

الجمعية العامة



الدورة السابعة والسبعون

اللجنة الأولى

الجلسة 14

الثلاثاء، 18 تشرين الأول/أكتوبر 2022، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد بيريس..... (سري لانكا)

افتتحت الجلسة الساعة 15/05.

البنود 90 إلى 108 من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع محددة وعرض مشاريع القرارات والمقررات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بنزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تعطي اللجنة الكلمة الآن للوفود التي طلبت ممارسة حق الرد على مجموعة "الأسلحة النووية". وفي ذلك الصدد، أود أن أذكر جميع الوفود بأن البيان الأول يقتصر على خمس دقائق والثاني على ثلاث دقائق.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن الاتحاد الروسي مضطر لممارسة حقه في الرد ليرفض رفضاً قاطعاً الاتهامات الموجهة إليه، وهي اتهامات بعيدة كل البعد عن الواقع ولا علاقة لها بالحالة الفعلية.

أما فيما يتعلق بحق وفد الاتحاد الأوروبي في الرد (انظر A/C.1/77/PV.13)، لا نرى ضرورة لتقديم أي إيضاحات

إضافية فيما يتعلق بالاستفتاءات التي جرت في خيرسون وزابورجيا بدونباس. ولا يسعنا إلا أن نقول إن نتائج ذلك الاستفتاء غنية عن البيان، وأن سكان المنطقتين مارسوا حقهم المشروع في تقرير المصير، واتخذوا خياراً واعياً لصالح لروسيا، وقد أتاحت لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم بشكل مستقل وحر. وأكد ذلك عدد كبير من الأشخاص، بمن فيهم المراقبون الدوليون، وتتماشى تلك الخطوة تماماً مع مبدأ المساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، المكرس في ميثاق الأمم المتحدة وفي إعلان عام 1970 بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، وفي العديد من الوثائق الأخرى. لقد أسهنا في التعليق على ذلك في وقت سابق.

ونود أيضاً أن نرد على عدد من الإدعاءات التي أثّرت عن انتهاك روسيا المزعوم لمذكرة بودابست. وفي ذلك السياق، نود أن نذكر بأن المذكرة جزء من مجموعة التدابير التي فرضت، في شكل إعلان سياسي، التزامات على جميع المشاركين على قدم المساواة.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



أثارها سياسة نظام كييف المدمرة والتدخل الضار من جانب الدول الغربية، أدت إلى بداية فقدان أوكرانيا لسلامة أراضيها.

وكما هو معروف، اعتمدت مذكرة بودابست فيما يتعلق بانضمام أوكرانيا إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية. وبموجب المذكرة، أكدت روسيا من جديد التزامها تجاه أوكرانيا بعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول غير النووية. وقد تم دائما الوفاء بذلك الالتزام بالكامل. لم تهدد روسيا أوكرانيا، ولا تهددها الآن، بالأسلحة النووية. وفي الوقت نفسه، فإن تصريحات كييف بشأن إمكانية إعادة النظر في مركز أوكرانيا كدولة خالية من الأسلحة النووية، مما يعني محاولة الحصول على أسلحة نووية تتعارض مع نظام معاهدة عدم الانتشار، تثير شواغل خطيرة. وبالنظر إلى تصريحات كييف الأخيرة حول الحاجة إلى ضربات نووية وقائية من قبل دول الناتو ضد روسيا، فإن هذا غير مقبول بشكل مضاعف ولا يمكن التهاون معه مطلقا.

السيد سونغ كيم (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): إن وفد بلدي مضطر إلى أخذ الكلمة لممارسة حقه في الرد على البيانين الاستغزازيين اللذين أدلى بهما ممثلا كوريا الجنوبية واليابان (انظر A/C.1/77/PV.13). ويرفض وفد بلدي رفضا قاطعا تلك البيانات الاستغزازية.

وفي ظل الظروف المقلقة الراهنة، من الضروري النظر في الأسباب الجذرية للحلقة المفرغة للحالة الغربية في شبه الجزيرة الكورية. وباختصار، فإن العمل المستمر المتمثل في الخضوع لقوة خارجية، وسياسة المواجهة بين الأشقاء، والاستغزازات العسكرية المستمرة من جانب كوريا الجنوبية، يشكل الأسباب الجذرية. تقف كوريا الجنوبية في طليعة من يتبعون السياسة العدائية الشنيعة للولايات المتحدة من أجل خنق جمهوريتنا.

واليوم، تتعاون القوة المحافظة الكورية الجنوبية مع الولايات المتحدة ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وتترجمه إلى أعمال عدائية، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة. وتبين الحقائق التاريخية بوضوح

وامتثلت روسيا لها امتثالا صارما بعد التوقيع على هذه الوثائق في السنوات اللاحقة.

بيد أن الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى تصرفت بشكل مختلف. متجاهلة سيادة أوكرانيا، تدخلت بشكل غير رسمي في شؤونها الداخلية في محاولة لفصل ذلك البلد بشكل دائم عن روسيا. وفرضت على أوكرانيا مستقبلا غربيا بلا جدال في جميع المجالات، بما في ذلك المجال العسكري. وحينما تعذر تنفيذ ذلك، أثار الغرب المخاطر ويسر انقلابا دمويا من أجل الإطاحة بالسلطات التي تتمتع بالشرعية في كييف. وأثار المتطرفون الذين استولوا على السلطة أزمة حادة داخل البلد وقاموا بتأجيج الانقسامات في المجتمع الأوكراني ودفعوها إلى نقطة اللاعودة. ونتيجة لذلك، أصبح وجود أوكرانيا كدولة موحدة فاعلة مهددا.

بالإضافة إلى ذلك، تم تقويض تدابير عام 1994 بسبب النهج المزعزع للاستقرار الذي اعتمدته واشنطن وحلفاؤها تجاه التوسع الجامح لمنظمة حلف شمال الأطلسي والتوسع العسكري في حيز ما بعد الاتحاد السوفياتي على حساب المصالح الأمنية الأساسية لروسيا. وهذا يتناقض بشكل أساسي مع مضمون مجموعة تدابير بودابست، التي تعبر أساسا عن الالتزام بمبدأ الأمن المتساو وغير القابل للتجزئة، فضلا عن المبادئ الجماعية لبناء هيكل أمني أوروبي. ولسنوات عديدة، فشلت كييف نفسها أيضا في الامتثال للالتزامات بودابست، ولا سيما تلك التي انطوت على مواجهة صعود القومية العدوانية والمغالاة في الوطنية. في كييف، تم تشجيع القومية علنا، بما في ذلك في أشكالها الراديكالية. وأصبح تمجيد المجرمين النازيين جزءا من سياسة الدولة وأيديولوجيتها. وكان التطرف القومي المتفشي هو الذي أجبر سكان عدد من مناطق أوكرانيا على حماية حقوقهم الأساسية ومصالحهم الحيوية من خلال ممارسة الحق في تقرير المصير، كما قلت سابقا.

بعد أن أدخلت انقسامات عميقة في المجتمع، دمرت كييف نفسها في الواقع وحدة أوكرانيا. وبالتالي فإن القوى الداخلية النافرة، التي

إلى دولة قادرة على الحرب. وتسعى اليابان جاهدة إلى اكتساب قدرة على توجيه ضربات بعيدة المدى وتعزيز قدرة القذائف الاعتراضية. والأسوأ من ذلك أن اليابان تشارك بنشاط في تدريبات عسكرية مشتركة مع الولايات المتحدة في مناطق الاضطراب في جميع أنحاء العالم. إن مثل هذه التحركات من قبل اليابان مستمدة من النية السيئة لتحقيق الحلم القديم المتمثل في مجال ازدهار عظيم في شرق آسيا. من الجدير بالذكر أن اليابان استوردت مؤخرا كمية كبيرة من البلوتونيوم من الخارج. وقد كشفت الحكومة اليابانية عن عزمها على استخدام تكنولوجيا الطاقة الذرية ومخزون البلوتونيوم لأغراض عسكرية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يظل في حالة تأهب قصوى فيما يتعلق بتحركات اليابان الخطيرة الرامية إلى التسلح النووي وإعادة الغزو.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): لا بد لي من أخذ الكلمة لممارسة حق وفد بلدي في الرد على البيانات غير المقبولة التي أدلت بها وفود معينة بشأن برنامج إيران النووي السلمي.

مما يؤسف له أن بعض أعضاء المجلس الذين تجاهلوا التزاماتهم بشأن الخطة وقرار مجلس الأمن 2231 (2015) ما زالوا يتجاهلون الأسباب الكامنة وراء الحالة الراهنة ويقدمون رواية مغلوطة عن سبب وجودنا في هذه القاعة اليوم، وينسبون بعض الأكاذيب والافتراءات إلى بلدي.

في حين أن التزامات إيران النووية كانت مرتبطة بالرفع الفعلي لجميع الجزاءات وتطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية الإيرانية إلا أن الحقيقة الثابتة هي أن الجزاءات لا تزال قائمة، وأن إيران لا تتمتع بالمكاسب الاقتصادية التي وعد بها الاتفاق. علاوة على ذلك، لا تتمتع إيران بالأرباح الاقتصادية الموعودة في الصفقة، ناهيك عن محاولات إعادة فتح القضايا التي تم إبرامها.

بموجب خطة العمل الشاملة المشتركة، تلتزم الأطراف الأخرى

”استفادة إيران في مجالات التجارة والتكنولوجيا والتمويل والطاقة“ (قرار مجلس الأمن 2231 (2015)، المرفق ألف،
(الفقرة 33)

أن الحلقة المفرغة للحالة الغربية في شبه الجزيرة الكورية هي تداعيات التعاون ذي الطابع العدواني بين الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

إن السياسة العدائية المستمرة لكوريا الجنوبية هي أحد الأسباب الرئيسية لتدهور الوضع. إن السياسة العدائية ضد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تنبع من الحلم الأوسع المتمثل في القضاء على الإيديولوجية التي نختارها، وتقويض نظامنا الاشتراكي الكريم، وتحقيق إعادة التوحيد المزعومة بشروطها الخاصة. فالعداء يولد المواجهة، والمواجهة تؤدي إلى تفاقم الأزمة، الأمر الذي من شأنه أن يثير بدوره صراعا.

إن السياسة الحالية لكوريا الجنوبية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي سياسة علنية للنزاع والحرب بين الأشقاء. إن السياسة الحالية لكوريا الجنوبية تجاه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تفوق سياسات الحكومات السابقة من حيث الشراسة والتهور.

ومن الناحية التاريخية، تزامنت التوترات في شبه الجزيرة الكورية مع التدريبات العسكرية المشتركة الضخمة التي أجرتها الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية. وبكل المقاييس، فإن تلك المناورات هي مناورات حربية، تهدف إلى إشعال الحرب الحقيقية في أي وقت وغزو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إن الطبيعة الدفاعية للتدريبات التي يتم الترويج لها كثيرا هي محاولة خادعة لإخفاء الطبيعة العدوانية وخطر إطلاق النار الموجه نحو الحرب.

إن التدريبات العسكرية الحربية المستمرة في كوريا الجنوبية هي السبب الجذري لتفاقم الحالة في شبه الجزيرة الكورية وتهديد السلام والأمن الإقليميين. ونراقب باهتمام البيئة الأمنية المحفوفة بالمخاطر في شبه الجزيرة الكورية وجميع التحركات العسكرية للأعداء، وسنتخذ بحزم جميع التدابير العسكرية المضادة إذا لزم الأمر.

في الآونة الأخيرة، سجل الإنفاق العسكري الياباني أعلى مستوياته على الإطلاق. ليس من سبيل المبالغة القول إن اليابان حولت نفسها

التي يقوم بها ذلك النظام غير الشرعي الذي يتصرف، إلى جانب ارتكابه جرائم القانون الدولي الأساسية، في تحد تام لحظر وتنظيم الأسلحة غير التقليدية والتقليدية على حد سواء. ويفتقر ذلك النظام، بسجله الحافل بالإرهاب وعدم احترامه لهيكل عدم الانتشار، فضلا عن تهديداته باستخدام الأسلحة النووية، إلى أي أسس أخلاقية للوعظ بشأن الانتشار.

وفيما يتعلق بنقطة أخرى، ينبغي عدم غض الطرف عن خطر الانتشار الذي يشكله النقل المعتمر لليورانيوم العالي التخصيب المستخدم في صنع الأسلحة والتكنولوجيا ذات الصلة لتعالج الولايات المتحدة والمملكة المتحدة هذه المواد وتجهزها لأستراليا في إطار الشراكة الأمنية الثلاثية المعروفة باسم AUKUS.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): لقد طلبت الكلمة، السيد الرئيس، للرد على ما ورد في بيان ممثلة إسرائيل (انظر A/C.1/77/PV.13) من اتهامات ومزاعم لا أساس لها تجاه بلدي ولوضع الأمور في نصابها الصحيح.

يرفض وفد بلدي بشكل قاطع الاتهامات التي وردت في بيان ممثلة إسرائيل. وكما هي العادة عندما يكون الموقف الإسرائيلي هشاً وضعيفاً، نرى ممثلي الكيان الإسرائيلي يلجؤون إلى ترويح المغالطات وقلب الحقائق رأساً على عقب والتهرب من المساءلة على الجرائم والاعتداءات التي يرتكبها الكيان الإسرائيلي. ويحاول ممثلوه الهروب من واقع ترسانة القرارات المتخذة ضد هذا الكيان في الأمم المتحدة وفي المنظمات الدولية الأخرى. إن الشاغل الوحيد الذي أجمعت عليه معظم دول العالم بخصوص منطقة الشرق الأوسط، والذي يجب معالجته بأقصى سرعة هو حيازة الكيان الإسرائيلي للأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية.

أود التأكيد على أن سورية تتعاون بشكل بناء مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد مارست في هذا التعاون، أقصى درجات المرونة ولم ندخر جهداً لتسوية المسائل العالقة، بما في ذلك الاتفاق على خطة عمل لحلها. وتشهد التقارير السنوية للوكالة بشأن تنفيذ الضمانات،

وعلى وجه التحديد، فإن الولايات المتحدة، بالإضافة إلى التزامها برفع الجزاءات المفروضة على إيران، ملتزمة التزاماً صريحاً بأن "تبذل قصارى جهدها بحسن نية لتعهد خطة العمل هذه ولمنع التدخل في تحقيق استفادة إيران بشكل كامل من رفع الجزاءات المحددة" (المرجع نفسه، الفقرة 26).

وأود أن أذكر تلك الوفود بأن الولايات المتحدة، في تحد لقرار مجلس الأمن 2231 (2015) وفي انتهاك صارخ للقانون الدولي، فضلاً عن ميثاق الأمم المتحدة، انسحبت من الاتفاق في 8 أيار/مايو 2018 وأعدت فرض جزاءات من جانب واحد. ومع ذلك، قررت إيران مواصلة الوفاء بالتزاماتها، التي صادقت عليها الوكالة الدولية للطاقة الذرية 15 مرة، بعد أن وعدا المشاركون الأوروبيون في خطة العمل الشاملة المشتركة وأكدوا لها أنهم سيعوضون عن الخسائر التي تكبدتها إيران.

ونواصل اتخاذ تدابيرنا التصحيحية نتيجة لاستمرار الأطراف الأخرى في عدم الوفاء بالتزاماتها. ولا تزال الجزاءات سارية المفعول. فلا تزال الجزاءات سارية المفعول، فضلاً عن استمرار سياسة ممارسة أقصى درجات الضغط ومعاناة شعبنا. ومع ذلك، فبمجرد أن تتفقد الأطراف الأخرى جميع التزاماتها بطريقة كاملة وفعالة ويمكن التحقق منها، ستراجع إيران فوراً عن تدابيرها بالكامل. ومع ذلك، فإن معاناة شعبنا نتيجة لفشل الأطراف الأخرى في الوفاء بالتزاماتها تكاد تكون لا رجعة فيها تماماً.

وأود أن أشدد على أن جميع أنشطتنا النووية لا تتسق تماماً مع حقوقنا والتزاماتنا بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فحسب، بل أيضاً مع اتفاق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد أجبنا على جميع أسئلة الوكالة بطريقة شاملة وبناءة وتعاونية.

وكذلك أوضحنا وجهات نظرنا بشأن ادعاءات النظام الإسرائيلي، التي تستند فقط إلى معلومات مغلوطة وملفقة. لقد بذل النظام الإسرائيلي كل ما في وسعه لقتل خطة العمل الشاملة المشتركة. ونحن نرفض وندين جميع البيانات والإجراءات غير المسؤولة وغير القانونية

وحده، ناهيك عن اعتماده تشريعاً جديداً لخفض عتبة استخدام الأسلحة النووية. وعلى تلك الخلفية، فإن الموقف المشترك للدفاع والردع ليس رداً على تلك التهديدات العسكرية فحسب، بل هو أيضاً واجب حكومة مسؤولة على أقل تقدير.

ويود وفد بلدي أن يكرر التأكيد على أن أي محاولة من جانب جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لتبرير حيازتها للأسلحة النووية واستخدامها المحتمل لن يعترف بها المجتمع الدولي تحت أي ظرف من الظروف. إننا نعتقد، بوصفنا بلداً ظل يؤيد ميثاق الأمم المتحدة ويدافع عنه باستمرار، أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تتقيد بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، على النحو الوارد في المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ليست استثناء. ويحث وفد بلدي بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على إنهاء جميع الأنشطة النووية غير المشروعة - التي تنتهك القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن المتعددة - بالتخلي عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة على نحو كامل وقابل للتحقق ولا رجعة فيه. وكذلك نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على وقف أعمالها الاستفزازية واختيار طريق مختلف بالاستجابة لدعوات الحوار. وقد كنا دائماً، وما زلنا، منفتحين على الحوار.

السيد إيشيرو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني أنه يجب علي أن أمارس حق الرد رداً على الادعاءات التي أدلى بها وفد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية فيما يتعلق بسياسة اليابان الدفاعية.

فقد التزمت اليابان، بموجب الدستور، بالمبدأ الأساسي المتمثل في الحفاظ على سياسة دفاعية المنحى حصراً وألا تصبح قوة عسكرية تشكل تهديداً للبلدان الأخرى. ولن تغير اليابان أبداً المسار الذي سلكته كدولة محبة للسلام. والغرض من نفقاتنا المتعلقة بالدفاع هو تمكين قوات الدفاع الذاتي اليابانية من الاضطلاع بواجباتها ومهمتها لضمان الحياة والمعيشة السلميتين للشعب الياباني، والإسهام في سلام المجتمع الدولي وأمنه. وفي مسار العمل ذاك، ستواصل اليابان ضمان قدر كبير من الشفافية في نفقاتها الدفاعية. وعلاوة على ذلك، وفيما

وكان آخرها في العام الحالي، على وفاء سورية التام بالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة. إن الإقرار الإسرائيلي بالمسؤولية عن العدوان على سورية في عام 2007 يحتم قبولها بضرورة التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للكشف عن حقيقة التلوث الذي أحدثته قذائف عدوانها. لقد بلغت الوقاحة الإسرائيلية حد التخلي عن سياسة الغموض وإنكار مسؤوليتها عن العدوان على سيادة الأراضي السورية، وبانت تتباهى بأنها من قام بالعدوان وأن هذا الأمر ما كان ليتم لولا التغطية التي يوفرها حلفاء إسرائيل وحمايتها من المساءلة. ندين العدوان الإسرائيلي على سيادة الأراضي السورية في عام 2007، وندعو الدول الحريصة على احترام القانون الدولي إلى شجبه وإدانته بوصفه خرقاً فاضحاً للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة. كما ندين استخدامه كمنصة للهجوم على سورية.

إن الإقرار بمسؤولية إسرائيل عن هذا العدوان يحتم عليها التعاون من أجل الكشف عن طبيعة التلوث في الموقع المذكور. إن بيان ممثل إسرائيل مليء بالنفاق والكذب والاتهامات الواردة فيه محاولة يائسة لحرف الأنظار عن مخاطر السلاح النووي الإسرائيلي والتغطية على عدم انصياع إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة التي تطالبها بالانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما القرار 487 (1981). إن سجل إسرائيل العدواني والإجرامي واستخفافها بقرارات الأمم المتحدة وانتهاكها للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، يحتم على ممثليها الشعور بالخجل قبل أن يحاضروا في الامتثال للقانون الدولي وللالتزامات الدولية.

السيدة تشو جيوجين (جمهورية كوريا) (تكلمت بالإنكليزية):

يؤسفني أن أخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد رداً على البيان الذي أدلى به ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية.

وفيما يتعلق بالسبب الجذري للمشكلة، فإن كل من في هذه القاعة يعرف أي بلد بدأ الحرب الكورية وأي بلد يواصل السير في طريق الاستفزاز والسلوك العدائي. وأود أن أسترعي انتباه اللجنة إلى الحقيقة الثابتة المتمثلة في أن بلداً واحداً ما زال يسعى بشكل صارخ إلى تحقيق طموحاته العسكرية، بعد أن أطلق أكثر من 40 قذيفة في هذا العام

بأنها تجاوزت الحد منذ البداية. ويجب على كوريا الجنوبية أن تفكر بجدية في أفعالها، التي قد تشكل خطرا على نفسها.

وقد كشفت اليابان بوضوح عن طموحاتها الجامحة في تحويل نفسها إلى دولة قادرة على الحرب. وخلاصة ميزانية الدفاع اليابانية هي إدخال صواريخ هجومية بعيدة المدى. والحصول على تلك القدرة يتعارض مع السياسة الدفاعية الحصرية المنصوص عليها في دستور السلام الياباني. وعلاوة على ذلك، يجادل صانعو السياسة اليابانيون علنا لصالح إعادة النظر في المبادئ الثلاثة غير النووية والدخول في مشاركة نووية مع الولايات المتحدة. فيجب على اليابان أن تفكر بعمق في أي تحركات عسكرية خطيرة يمكن أن تؤدي إلى تأثير غير مرغوب فيه.

السيد بالوجي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالإنكليزية): أجد لزاما علي أن أأخذ الكلمة لأمارس حقي في الرد للمرة الثانية، ردا على البيان غير المقبول الذي أدلت به ممثلة النظام الإسرائيلي. إن موقفنا لم يتغير في حقيقة الأمر، ونحن نرفض كل تلك البيانات غير المقبولة. ولن نكرم ممثلة ذلك النظام بإجابة أطول.

السيد إيشيرو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): يؤسفني أيضا أن أمارس حقي في الرد مرة أخرى فيما يتعلق بالادعاءات المتكررة التي أدلى بها ممثلو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ولن أكرر ما قلته أصلا، ولكني أود فقط أن أسلط الضوء، مرة أخرى، على أن اليابان ستواصل بذل كل جهد ممكن للإسهام في السلام والأمن في المنطقة الآسيوية والمجتمع الدولي بأسره، بتعاون وثيق مع حلفائها وشركائها. وعلاوة على ذلك، لا يسمح بمشاركة الأسلحة النووية في اليابان لأن حكومة اليابان تلتزم بالمبادئ الثلاثة غير النووية، التي لا يسمح بموجبها بإدخال الأسلحة النووية. وليس لدى حكومة اليابان أي نية لمناقشة المشاركة النووية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تتناول اللجنة الآن مجموعة "أسلحة الدمار الشامل الأخرى". إن لدينا قائمة طويلة من المتكلمين في هذه المجموعة؛ ولذلك، أناشد مخلصا أن تتعاون جميع الوفود تعاوننا كاملا

يتعلق بإشارة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى موقف اليابان من البلوتونيوم، أود فقط أن أسلط الضوء على أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكدت بالفعل أن جميع المواد النووية في اليابان، بما في ذلك البلوتونيوم، لا تزال تستخدم في الأنشطة السلمية بموجب ضمانات صارمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيدة غيرستلر (إسرائيل) (تكلمت بالإنكليزية): أجد لزاما علي أن أمارس حق الرد ردا على عدة ملاحظات تتعلق ببليدي.

إن الحقائق هي أن كلا من جمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية دولتان طرفان في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية انتهكتتا عن علم وعمدا - ولا تزالان تنتهكان - تلك المعاهدة. وتسعى هاتان الجهتان الفاعلتان إلى زعزعة استقرار الشرق الأوسط وتهديد سكانه. فيجب عليهما أن تقدما فورا ومن دون شروط إجابات إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

السيد كيم إن تشول (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): نرفض مرة أخرى البيانين الاستفزازيين اللذين أدلى بهما ممثلا كوريا الجنوبية واليابان. ونعلن بوضوح أننا لم نعترف قط بأي قرارات للأمم المتحدة تتعدى بشكل خطير وصارخ على سيادتنا وعلى حقنا في التنمية والوجود. ومن المخزي أن كوريا الجنوبية تبذل جهودا عقيمة لتشويه طبيعة مسألة شبه الجزيرة الكورية في هذا المحفل. ولإعطاء مثال حديث، أجرت كوريا الجنوبية بشكل محموم تدريبات عسكرية مشتركة ضخمة من آب/أغسطس حتى أكتوبر، مع نشر قوة حاملة الطائرات يو إس إس رونالد ريغان التي تعمل بالطاقة النووية وغيرها من أصول الولايات المتحدة الاستراتيجية. والأسوأ من ذلك أن كوريا الجنوبية تواصل السعي إلى إجراء تدريبات عسكرية جوية ضخمة، مع نشر أسراب مقاتلة متقدمة تابعة للولايات المتحدة. وفي الآونة الأخيرة، مارست كوريا الجنوبية استفزازات خطيرة على طول مناطق الخطوط الأمامية الحساسة. وردا على ذلك، أجرى جيشنا تدريبات عسكرية لإرسال تحذير قوي إلى القوات المعادية. وإن كان ذلك متأخرا، يجب على حكومة كوريا الجنوبية المحافظة أن تعترف

تماما مع القانون الدولي، ولا سيما أحكام الاتفاقية. ويجب محاسبة المسؤولين عن استخدام الأسلحة الكيميائية. وتعلق دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أهمية كبيرة على منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وتشدد على أهمية توافق الآراء في عملية صنع القرار بشأن المسائل الموضوعية. وينبغي تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية للتصدي للتحديات الحالية والمستقبلية داخل حدود اتفاقية الأسلحة الكيميائية، من دون تشويه ولاية المنظمة المتمثلة في دعم سلطة المنظمة ومصداقيتها.

وترى دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن الاتفاقية تمثل عنصرا هاما في الهيكل القانوني الدولي المتعلق بأسلحة الدمار الشامل. وتدعو كذلك إلى استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف لإبرام بروتوكول غير تمييزي ملزم قانونا يتناول جميع مواد الاتفاقية بطريقة متوازنة وشاملة من أجل تعزيز الاتفاقية على نحو مستدام، بما في ذلك من خلال تدابير التحقق. وتشدد كذلك على ضرورة تعزيز التعاون الدولي والمساعدة والتبادل الدولي في مجال التكتسيات والعوامل البيولوجية والمعدات والتكنولوجيا للأغراض السلمية، من دون أي تمييز، وفقا للاتفاقية.

وفي سياق قرار مجلس الأمن 1540 (2004) وقراراته اللاحقة، تشدد حركة عدم الانحياز على ضرورة ضمان ألا يؤدي أي إجراء يتخذه مجلس الأمن إلى تقويض ميثاق الأمم المتحدة أو المعاهدات المتعددة الأطراف القائمة بشأن أسلحة الدمار الشامل أو المنظمات الدولية المنشأة في ذلك الصدد، أو وظائف الجمعية العامة وسلطاتها ودورها. وتشدد حركة عدم الانحياز أيضا على أن الاستعراضات الشاملة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004) قبل انتهاء ولاية اللجنة في تشرين الثاني/نوفمبر 2022 ينبغي أن يتقيد تقيدا صارما بميثاق الأمم المتحدة، فضلا عن الصكوك الدولية الملزمة قانونا ذات الصلة وولاية ذلك القرار. وينبغي أن يستند أيضا إلى التوجه الرئيسي الرامي إلى منع حيازة الجهات الفاعلة من غير الدول لأسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها. تشدد حركة عدم الانحياز أيضا على أنه ينبغي في العمل على إجراء استعراض شامل لتنفيذ قرار مجلس الأمن (2004)

في احترام الحد الزمني لتمكين اللجنة من تجنب التأخر في جدولها الزمني.

وقبل أن أعطي الكلمة، أود أن أذكر جميع الوفود بأن الوقت المحدد للبيانات التي يدلى بها خلال الأجزاء المواضيعية هو خمس دقائق عند التكلم بصفتها الوطنية وسبع دقائق عند التكلم باسم مجموعة وفود.

السيد كوبا (إندونيسيا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز.

يظل عدم الوفاء بالتعهدات والواجبات التي قطعت بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة الملزمة قانونا، ولا سيما الصكوك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، يشكل تهديدا للسلم والأمن العالميين. وتشير دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية مع الارتياح إلى التنفيذ الفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية بوصفها معاهدة شاملة متعددة الأطراف تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل وتوفر نظاما للتحقق وتشجع على استخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية. وتدعو دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية أيضا إلى تعزيز التعاون الدولي في ميدان الأنشطة الكيميائية لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية، من دون أي تمييز أو تقييد. كما تدعو جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقية إلى أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

وتؤكد دول حركة عدم الانحياز الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية من جديد أهمية التعاون الدولي في ميدان الكيمياء لأغراض غير محظورة بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. وتذكر بأن التنفيذ الكامل والمتوازن والفعال وغير التمييزي لجميع أحكام الاتفاقية، ولا سيما فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والتقنية من خلال التعاون الدولي، أمر أساسي لتحقيق هدفها والغرض منها. إن استخدام الأسلحة الكيميائية والمواد الكيميائية السامة كأسلحة، في أي مكان ومن قبل أي شخص وتحت أي ظرف من الظروف، أمر يستحق الشجب ويتعارض

بشأن التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية. لقد أسهمت اتفاقية الأسلحة الكيميائية، بوصفها أول اتفاق لنزع السلاح ينص على القضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، إسهاما كبيرا في تحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل وفي وضع قاعدة عالمية لحظر استخدام الأسلحة الكيميائية.

ونشيد بالتقدم المحرز في القضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية منذ دخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ قبل 25 عاما. إن لاستخدام الأسلحة الكيميائية عواقب وخيمة على البيئة والصحة. كما لا يمكن التغلب على العواقب الإنسانية لتلك الاستخدامات. وفي ذلك الصدد، نشدد على ضرورة كفاءة التحقيق الكامل والنزيه في أي استخدام للأسلحة الكيميائية ومحاسبة المسؤولين عنه. وقد تسهم المساءلة في تعزيز القاعدة التي تحظر استخدام الأسلحة الكيميائية، فضلا عن إنشاء آلية لإنصاف ضحايا هذه الأعمال الفظيعة. ويجب علينا أيضا أن ندرك الحاجة إلى تقديم الدعم والمساعدة للضحايا المتأثرين بالأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم من أننا نعيش في عصر غير مسبوق من التهديدات، فإننا نشيد بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لاستمرارها في إحراز تقدم في عملها على تدمير المخزونات المعلنة المتبقية من الأسلحة الكيميائية على الرغم من القيود المتصلة بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). تغتم الجماعة الكربينية هذه الفرصة أيضا للإعراب عن تقديرها للمبادرات المستمرة للمنظمة الموجهة نحو بناء القدرات في منطقتنا تمشيا مع أهداف الاتفاقية.

كما تكرر الجماعة تأييدها لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. فبعد حوالي 47 عاما من دخولها حيز النفاذ، نرى أن المشاركة البناءة والمتسقة بشأن المسائل المتعلقة باتفاقية الأسلحة البيولوجية هامة جدا في هذا المنعطف، خاصة وأن التطورات في العلم والتكنولوجيا تزيد من احتمالات حياة الأسلحة البيولوجية واستخدامها، بما في ذلك من جانب الجهات الفاعلة من غير الدول. وفي ذلك الصدد، نرحب بعقد المؤتمر الاستعراضي التاسع للأطراف في الاتفاقية الذي سيبدأ الشهر المقبل. ونأمل في التوصل إلى نتيجة ناجحة تساعد في مواصلة

بذل الجهود لمراعاة مبدأ توافق الآراء وإجراء ذلك الاستعراض من خلال مشاورات مفتوحة وشفافة وشاملة بين الدول الأعضاء. وتحيط حركة عدم الانحياز علما بعقد اللجنة المنشأة عملا بالقرار 1540 (2004) مشاورات مفتوحة بشأن ذلك الاستعراض الشامل في نيويورك في الفترة من 31 أيار/مايو إلى 2 حزيران/يونيه 2022 وتحث على إيلاء الاهتمام الواجب للآراء المعرب عنها في تلك المشاورات المفتوحة، ولا سيما الآراء التي أعربت عنها البلدان النامية.

في إطار هذه المجموعة قدمت الحركة مشروع القرار A/C.1/77/L.11 المعنون "تدابير لدعم سلطة بروتوكول جنيف لعام 1925" وتعرب عن امتنانها لتأييد جميع الدول الأعضاء لمشروع القرار هذا. وتؤكد حركة عدم الانحياز مجددا ضرورة منع استحداث أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل، وبالتالي تؤيد ضرورة رصد الحالة فضلا عن اتخاذ الإجراءات الدولية اللازمة عند الاقتضاء.

السيد فولر (بليز) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أدلي بالملاحظات التالية بالنيابة عن الـ 14 دولة الأعضاء في الجماعة الكربينية بشأن المجموعة المواضيعية "أسلحة الدمار الشامل الأخرى". تؤيد الجماعة الكربينية البيان الذي أدلى به للتو ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

تنتشر التهديدات للسلم والأمن الدوليين وهي تثير قلقنا جميعا. وكما لوحظ في بياننا بشأن المجموعة المواضيعية السابقة "الأسلحة النووية" (انظر A/C.1/77/PV.11) تشعر الجماعة الكربينية بقلق بالغ من أننا لم نقترّب بعد من تحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية على الرغم من نوايانا المعلنة بصفتنا دولا أعضاء. وبالمثل يساورنا القلق إزاء الحالة الراهنة فيما يتعلق بأسلحة الدمار الشامل الأخرى.

فاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان وأيا كان مُستخدموها وفي أي ظرف من الظروف غير مبرر ويتعارض مع القانون الدولي. في ذلك الصدد، تكرر الجماعة تأكيد تأييدها الثابت لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة، علاوة على تأييدنا لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

والتهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية من بين مسائل أخرى - تشكل مخاطر كبيرة على الأمن والاستقرار العالميين.

تكرر الرابطة تأييدها لخطة الأمين العام لنزع السلاح، خاصة فيما يتعلق بكفالة احترام المعايير المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والمتصلة بمصالح البشرية جمعاء. فيوسع جميع أسلحة الدمار الشامل، سواء استخدمت عمداً أو عن طريق الصدفة، أن تؤدي إلى خسائر فادحة في الأرواح وإلحاق أضرار جسيمة بالممتلكات وبالعديد من الأنواع والتنوع البيولوجي. وبالتالي تدين الرابطة بأشد العبارات الممكنة استخدام أي طرف لهذه الأسلحة تحت أي ظرف من الظروف وأينما كانت، لأنه يشكل انتهاكاً خطيراً للقانون الدولي. ونحث المجتمع الدولي على التنفيذ الكامل والفعال لجميع المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل، فضلاً عن قرار مجلس الأمن 1540 (2004). في ذلك الصدد، تحيط الرابطة علماً بعقد لجنة القرار 1540 مشاورات مفتوحة بشأن الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ القرار 1540 (2004) وترحب بالمناقشة المثمرة التي جرت في حلقة العمل المعنية لدول الرابطة التي عقدت في بانكوك في أيلول/سبتمبر.

وفيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، فإن جميع الدول الأعضاء في الرابطة أطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لعام 1997 فضلاً عن امتثالها الصارم بالتزاماتنا الدولية بموجب الاتفاقية. إذ تنوّه رابطة أمم جنوب شرق آسيا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخول الاتفاقية حيز النفاذ، فإنها تسلم بأنها تظل من أنجح صكوك نزع السلاح التي تحظر حظراً تاماً فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل وتتص على نظام للتحقق وتشجع على استخدام المواد الكيميائية للأغراض السلمية وفقاً للقانون الدولي. وتؤمن الرابطة بتعزيز وتحقيق عالمية الاتفاقية بغية المضي قدماً في ميدان نزع السلاح. عليه نحث الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على الاتفاقية على أن تفعل ذلك في أقرب وقت ممكن.

تشيد الرابطة بمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على جهودها الدؤوبة لدعم تنفيذ أحكام اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وترحب بالنقد المحرز في القضاء على مخزونات الأسلحة الكيميائية بموجب

تحقيق أهداف الاتفاقية. ونشكر أيضاً وحدة دعم التنفيذ التابعة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والشركاء الآخرين على المساعدة المقدمة إلى منطقتنا في بناء القدرة على تنفيذ الاتفاقية.

لا يزال تغير المناخ أحد أكبر التحديات بالنسبة لمنطقتنا. وقد تفاقم بسبب الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 التي واصلنا التصدي لها على مدى العامين الماضيين. ونذكر أيضاً أن حدودنا البحرية والبرية التي يسهل اختراقها ربما تشكل تحديات إضافية لسلامنا وأمننا. وفي ذلك الصدد، يساورنا القلق إزاء التحديات المتزايدة التي يشكلها الإرهابيون وغيرهم من الأطراف الفاعلة من غير الدول على السلم والأمن الدوليين، خاصة حيازتهم لأي من أسلحة الدمار الشامل. تحقيقاً لتلك الغاية عملت الجماعة الكاريبية على وضع استراتيجية لمكافحة الإرهاب بالتعاون مع الأمم المتحدة. ونرحب بهذه المساعي المشتركة التي ستساعد على صون السلم والأمن. وعلى الرغم من التحديات التي نواجهها، فإننا ملتزمون بالوفاء بالتزاماتنا وفقاً لقرار مجلس الأمن 1540 (2004).

إن منع استحداث أسلحة دمار شامل جديدة أمر يعيننا جميعاً. وفي ذلك الصدد، نرحب باتخاذ الجمعية العامة القرار 31/75 المعنون "حظر استحداث وصنع أنواع جديدة من أسلحة الدمار الشامل ومنظومات جديدة من هذه الأسلحة: تقرير مؤتمر نزع السلاح". في الختام، أغتم هذه الفرصة لأؤكد مجدداً التزام الجماعة الكاريبية الثابت بالقضاء التام على جميع أسلحة الدمار الشامل، ولحث جميع الدول الأعضاء على زيادة جهودها - فرادى وجماعات - لكفالة الامتثال الكامل للنظام القانوني الذي يحكم هذه الأسلحة.

السيد فونغوريكو (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية) (تكلم بالإنكليزية): تولي رابطة أمم جنوب شرق آسيا أهمية خاصة على جهودنا المتضافرة للتصدي للتحديات الأمنية العالمية بطريقة استراتيجية وشاملة، بما في ذلك في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار. بينما يسعى المجتمع الدولي جاهداً للتغلب على الآثار السلبية الناجمة عن الجائحة، لا تزال المسائل الأمنية الأخرى غير التقليدية - مثل الإرهاب

والتأهب للتصدي لتهديدات العوامل الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية وإنشاء شبكات أوثق بين الخبراء الإقليميين والدوليين في هذا المجال. وقد أنشأت مراكز الامتياز للتخفيف من المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية أمانة إقليمية لمنطقة جنوب شرق آسيا في عام 2013 بغرض تعزيز قدرة الدول الأعضاء في الرابطة على التخفيف من المخاطر المتصلة بالعوامل الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وتكفل تلك الأمانة الإقليمية التعاون والتنسيق في منطقة جنوب شرق آسيا وتدعم الجهود الرامية إلى تحديد احتياجات التخفيف من مخاطر تلك العوامل فضلا عن وضع خطط العمل الوطنية ذات الصلة ووضع وتنفيذ مقترحات المشاريع الإقليمية. وفي إطار المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا عقدت في عام 2018 حلقات عمل بشأن زيادة الوعي وتعزيز التعاون في التخفيف من مخاطر العوامل الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت في مانيلا في حزيران/يونيه تدريبات المنتدى الإقليمي للرابطة بشأن قدرات الاستجابة للعوامل الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية. وهدفت تلك التدريب إلى تعزيز قابلية التشغيل التبادلي والتنسيق بين الوكالات الحكومية المعنية والمجتمع الدولي بشأن كيفية التعامل مع الحوادث الناجمة عن العوامل الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على تأييد الرابطة الثابت لعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ووحدة دعم التنفيذ التابعة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية، مع التشديد على أهمية تعزيز الدعم الدولي لجهود الدول الأطراف لبناء قدراتها الوطنية في مجال تنفيذ المعاهدات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل.

السيد الطائي (العراق): السيد الرئيس، تؤكد المجموعة العربية تضامنها مع بيان حركة عدم الانحياز.

وتتمسك المجموعة العربية بموقفها المبدئي الثابت بشأن التوصل إلى عالم خال من أسلحة الدمار الشامل، سواء كانت نووية أو كيميائية أو بيولوجية، مع إيلاء الأولوية اللازمة لقضية إنشاء منطقة خالية من

الاتفاقية. ونعتقد اعتقادا راسخا أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يضاعف جهوده لتعزيز التعاون الدولي من أجل القضاء على الأسلحة الكيميائية وتعزيز الدعم الدولي لمساعدة جميع الضحايا الذين يعانون من استخدام تلك الأسلحة.

إن الرابطة بصفتها طرفا في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، تحيط علما بالذكرى السنوية الخمسين للتوقيع على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وتؤكد من جديد التزامها بتلك الاتفاقية التاريخية. كما نسلم بضرورة إجراء مفاوضات متعددة الأطراف ونشير إلى عدم وجود تدابير للتحقق، ما يشكل تحديا لفعالية الاتفاقية. وبالمثل نولي أهمية كبيرة لتعزيز التعاون والمساعدة الدولتين فضلا عن تبادل المعلومات في مجال السموم والعوامل والمعدات والتكنولوجيا البيولوجية للأغراض السلمية.

ولا تزال الرابطة ملتزمة بتعزيز القدرات الإقليمية اللازمة للتصدي للتهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية. كما تعزز التعاون الإقليمي في هذا المجال بفضل الإنجازات التي ما برحت شبكة خبراء الدفاع الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا تحققها منذ إنشائها في عام 2018. وفي إطار اختصاص الشبكة وأصل خبراء الدفاع في الرابطة عقد الاجتماعات وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات من خلال الزيارات المنتظمة وحلقات العمل والتدريبات الافتراضية بغية تعزيز التأهب والتعاون الإقليميين في مواجهة التهديدات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية.

كما يواصل التعاون العملي في قطاع الدفاع في إطار الرابطة إحراز تقدم جيد منذ إنشائه في عام 2006، ولا سيما من خلال مناهج اجتماع وزراء دفاع الرابطة. علاوة على ذلك، استضافت سنغافورة في وقت سابق من هذا الشهر المؤتمر المعني بالمسائل الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية الذي عقد برعاية الاجتماع الموسع لوزراء دفاع دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا بهدف التوصل إلى فهم أعمق للمخاطر التي تشكلها العوامل الكيميائية والإشعاعية في الأعمال الإرهابية في المنطقة من خلال تبادل المعلومات وأفضل الممارسات وتعزيز التعاون

لقد وافقت الدول العربية بقرار شجاع ينبع من حسن النوايا بغرض توسيع نطاق إجراءات تحديد الأسلحة في المنطقة ليشمل أسلحة الدمار الشامل الأخرى إلى جانب الأسلحة النووية لدحض ذرائع التمسك بالأسلحة النووية من جانب طرف واحد بالمنطقة كوسيلة للردع، بحيث تكون منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الوحيدة التي يتم التوصل لمعاهدة لإخلائها ليس فقط من الأسلحة النووية كما هو الحال في المعاهدات الإقليمية القائمة في مناطق أخرى بل ومن أسلحة الدمار الشامل الأخرى.

وتدعو المجموعة العربية إلى ضرورة تعزيز جهود المجتمع الدولي وبذل المزيد من الجهود نحو إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط.

وفي هذا السياق، ترحب المجموعة العربية بانعقاد الدورة الأولى لمؤتمر إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وكافة أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط الذي عقدته الأمم المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2019 برئاسة المملكة الأردنية الهاشمية الشقيقة بموجب مقرر الجمعية العامة 546/73. وبجاح تلك الدورة في التوصل لنتائج إيجابية واعتماد عدد من القرارات الموضوعية والإجرائية الهامة على النحو الذي يعكسه تقرير الأمين العام الوارد بالوثيقة (A/75/63). كما ترحب بانعقاد الدورة الثانية تحت رئاسة دولة الكويت الشقيقة، التي نجحت في اعتماد قواعد إجراءات المؤتمر، وإنشاء لجنة عمل غير رسمية معنية بمواصلة المشاورات بين الدورات الرسمية للمؤتمر، بجانب اعتماد تقرير ختامي. وتتطلع المجموعة العربية لعقد الدورة الثالثة للمؤتمر تحت رعاية الجمهورية اللبنانية الشقيقة خلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر المقبل.

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يفخر الاتحاد الروسي بأن يدلي بهذا البيان المشترك بالنيابة عن مجموعة من البلدان بشأن نتائج الاجتماع التشاوري للدول الأطراف في اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة، بموجب المادة الخامسة منها، الذي

الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط وفقاً للقرارات الدولية ذات الصلة.

ومن المهم أيضاً التذكير بأن أول دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة لمواضيع نزع السلاح حددت بشكل واضح ويتوافق الآراء أولويات نزع السلاح، حيث أقرت منح الأولوية القصوى لنزع السلاح النووي، إلا أننا حتى الآن لا نرى تقدماً ملموساً بشأن نزع الأسلحة النووية وحظرها على النحو الذي تم تحقيقه في مجال الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وقد قامت المجموعة العربية بدور فعال في الجهود المتعلقة بالتخلص من أسلحة الدمار الشامل، كما تستمر المجموعة في دعم اتفاقيتي حظر الأسلحة الكيميائية وحظر الأسلحة البيولوجية والعمل على تحقيق أهدافهما، فضلاً عن إدانة أي استخدام لأسلحة الدمار الشامل من جانب أي طرف وتحت أي ظرف.

وتؤكد المجموعة أن انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كطرف غير حائز للأسلحة النووية، سيسهم في تحقيق عالمية المعاهدة وبناء الثقة، إلى جانب تحقيق الأمن الإقليمي والدولي وتعزيز مصداقية النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار، حيث أن إسرائيل هي الوحيدة في المنطقة التي لم تنضم بعد لأي من المعاهدات الثلاث ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل.

تعرب المجموعة العربية عن أسفها لفشل مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعارضة للمرة الثانية على التوالي (التاسع لعام 2015 والعاشر لعام 2022) في التوصل إلى وثيقة ختامية، وهو ما يلقي بظلال سلبية على منظومة نزع السلاح وعدم الانتشار على المستوى الدولي. وتدعو إلى ضرورة العمل على إنجاح المؤتمر الاستعراضي الحادي عشر من خلال التوصل إلى وثيقة ختامية شاملة ومتوازنة تتضمن إجراءات واضحة لتعزيز مصداقية واستدامة المعاهدة من خلال تنفيذ الالتزامات المتفق عليها، وخاصة فيما يتعلق بالإزالة التامة للأسلحة النووية وتحقيق عالمية المعاهدة وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الاتحاد الأوروبي، بصفته مراقباً.

السيد كارتشمارتز (الاتحاد الأوروبي) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. تؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، مقدونيا الشمالية والجبل الأسود وألبانيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ليختشتاين، العضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية؛ بالإضافة إلى جورجيا وسان مارينو وموناكو.

تجتمع اللجنة الأولى وسط خطر جسيم يهدد السلام والأمن الدوليين - ألا وهو الحرب العدوانية المستمرة التي تشنها روسيا ضد أوكرانيا والتي يدينها الاتحاد الأوروبي بشدة. إن الفظائع التي ترتكبها القوات الروسية، بما في ذلك الهجمات العشوائية ضد المدنيين والبنية التحتية المدنية، تسبب معاناة لا توصف للشعب في أوكرانيا.

ولا يزال انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها يشكل خطراً جسيماً يهدد السلام والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، لا يزال هناك خطر حقيقي يتمثل في إمكانية حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل أو وسائل إيصالها. لذلك يظل الامتثال للالتزامات الدولية المنطبقة على هذه الأسلحة وإنفاذ تلك الالتزامات دعامة أساسية للجهد العالمي لدعم الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار ومنع ذلك المشهد من التدهور.

ويصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لدخول اتفاقية الأسلحة الكيميائية حيز النفاذ. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتدمير الناجح والقابل للتحقق لـ 99 في المائة من مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة. وعلى الرغم من التقدم المحرز، فإن عودة استخدام الأسلحة الكيميائية إلى الظهور تشكل تهديداً كبيراً للسلام والأمن الدوليين. يشكل هذا العمل دائماً انتهاكاً للقانون الدولي ويمكن أن يصل إلى مستوى بعض أخطر الجرائم التي تثير قلقاً دولياً - جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية. في السنوات الأخيرة، شهد

عقد في جنيف في 26 آب/أغسطس ومن 5 إلى 9 أيلول/سبتمبر. يقدم هذا البيان المشترك باسم بيلاروس وزمبابوي وسورية والصين وفنزويلا وكوبا ونيكاراغوا، وبلدي الاتحاد الروسي.

يتقدم الاتحاد الروسي وبيلاروس وزمبابوي والصين وفنزويلا وكوبا ونيكاراغوا وسورية بالشكر إلى رئيس الاجتماع الاستشاري الرسمي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بموجب المادة الخامسة، على جهوده الدؤوبة التي مكنت من عقد الاجتماع بطريقة بناءة ومهنية لصالح التنفيذ السليم للأحكام المنصوص عليها في المادة الخامسة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. ونحن ممتنون للدول التي شاركت في هذا الحدث على إسهامها والتزامها بتسوية الحالة الراهنة.

وعلياً أن نخلص إلى أن المسائل المتعلقة بالأنشطة البيولوجية العسكرية التي تقوم بها الولايات المتحدة في سياق عمل المختبرات البيولوجية على الأراضي الأوكرانية لا تزال دون حل. ومن المؤسف أننا لم نتلق تفسيرات مستفيضة يمكن أن تبديد تماماً الشكوك المتعلقة بتلك الأنشطة، وبذلك نحل الحالة التي دفعت الجانب الروسي إلى عقد اجتماع استشاري بموجب المادة الخامسة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وكما نرى، ينبغي للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية أن تواصل مشاركة آراء الخبراء وإجراء المزيد من التقييمات التقنية، وأن تحيل تعليقاتها واقتراحاتها بشأن تسوية الحالة إلى المؤتمر التاسع لاستعراض للاتفاقية.

وعلاوة على ذلك، وبالنظر إلى نتائج الاجتماع التشاوري وبغية المساعدة على حل الحالة، نشجع على اغتنام كل فرصة متاحة في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بما في ذلك الآلية المنشأة بموجب المادة السادسة من الاتفاقية. وتبين نتائج هذا الحدث إمكانية تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتحسين كفاءتها. وأكد الاجتماع الاستشاري ضرورة استئناف المفاوضات بشأن بروتوكول ملزم قانوناً للاتفاقية، ينبغي أن يكون شاملاً في طابعه وأن ينص على آلية تحقق فعالة. ونأمل أن تتمكن الدول الأطراف من اتخاذ قرار ذي صلة بذلك خلال المؤتمر الاستعراضي التاسع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية.

السلاح وعدم الانتشار. ونشجع المؤتمر الاستعراضي على الإسهام في استكشاف مسألة التحقق بمزيد من التعمق، آخذاً في اعتباره التطورات في العلم والتكنولوجيا، فضلاً عن تطور التهديد، ونحن أنفسنا على استعداد للقيام بذلك.

ويشعر الاتحاد الأوروبي بقلق بالغ إزاء حملات التضليل التي تشنها روسيا والتي لا تؤدي إلا إلى تقويض السلام والأمن الدوليين، فضلاً عن إعاقة التعاون والمساعدة بين الدول الأطراف في تلك الاتفاقيات. ومن غير المقبول أن تواصل روسيا، كجزء من محاولاتها لتبرير حربها العدوانية غير المبررة وغير القانونية ضد أوكرانيا، تقديم ادعاءات كاذبة لا أساس لها ضد أوكرانيا والولايات المتحدة وغيرهما، مهاجمة البرامج المشروعة تماماً والجديرة بالثناء لبناء القدرات في مجال الأمن البيولوجي. وفي أعقاب الاجتماع الاستشاري الرسمي بموجب المادة الخامسة الذي عقد في جنيف في أيلول/سبتمبر، يرى الاتحاد الأوروبي أن هذه المسألة قد اختتمت الآن.

ويسلم الاتحاد الأوروبي بأن الآلية الدولية المستقلة الوحيدة القائمة للتحقيق في الاستخدامات المزعومة للأسلحة البيولوجية هي آلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. ويذكر الاتحاد الأوروبي بدعمه القوي والطويل الأمد للآلية وهو يوفر التمويل لعدة مشاريع.

ولا يزال قرار مجلس الأمن 1540 (2004) يشكل دعامة أساسية للهيكل الدولي لعدم الانتشار. ونتوقع أن تزيد دورة الاستعراض الجارية من تعزيز أدائها.

في عام 2010، أنشئت مبادرة الاتحاد الأوروبي لمراكز الامتياز المعنية بتخفيف المخاطر الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية بوصفها برنامجاً لبناء القدرات على نطاق العالم للتخفيف من جميع المخاطر المتعلقة بالمواد أو العوامل الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي من جديد تأييده الكامل لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ونظم إصالتها في الشرق الأوسط.

العالم الاستخدام المروع للأسلحة الكيميائية في سورية والمملكة المتحدة وروسيا وماليزيا. إن إنهاء الإفلات من العقاب وضمان المساءلة أمران حاسمان لاستعادة سلامة المعايير المعمول بها. ويؤيد الاتحاد الأوروبي الجهود الجماعية لتحقيق تلك الغاية من خلال الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية.

وندين استمرار الجمهورية العربية السورية في انتهاك التزاماتها بوصفها دولة طرفاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وندين بشدة استخدام القوات الجوية العربية السورية للأسلحة الكيميائية. ولكي تستعيد سورية حقوقها وامتيازاتها بموجب الاتفاقية، فإنها تحتاج إلى التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل حل القضايا العالقة في إعلانها، والإعلان عن المدى الكامل لبرنامجها للأسلحة الكيميائية، والامتثال الكامل للاتفاقية.

ويواصل الاتحاد الأوروبي دعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية سياسياً ودبلوماسياً ومالياً. وما زلنا ثابتين في الدفاع عن المنظمة ضد الهجمات المتعمدة التي لا أساس لها على نزاهتها ومصداقيتها. ونكرر ندائنا إلى الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لكي تنضم إلى الاتفاقية دون مزيد من التأخير. ويسهم الاتحاد الأوروبي بنشاط في التحضير للمؤتمر الاستعراضي الخامس للأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي سيكون فرصة للنظر في كيفية زيادة تعزيز تنفيذ الاتفاقية.

وفي 10 نيسان/أبريل هذا العام، احتفلنا بالذكرى السنوية الخمسين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وهي إحدى الركائز الرئيسية للهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونؤكد من جديد تأييدنا القاطع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية بوصفها القاعدة الملزمة قانوناً ضد الأسلحة البيولوجية وحجر الزاوية في الجهود الدولية لمنع تطويرها واستخدامها. وندعو جميع الدول المتبقية للانضمام إلى الاتفاقية. والاتحاد الأوروبي ملتزم التزاماً راسخاً بالإسهام في نجاح المؤتمر الاستعراضي التاسع وتعزيز الاتفاقية وتنفيذها وتحسين السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي على الصعيد العالمي. ويعتبر الاتحاد الأوروبي التحقق عنصراً محورياً في نظام كامل وفعال لنزع

الأوكراني والأمريكي. واستناداً إلى طبيعة ومصادقية المواد المقدمة، توصلنا إلى استنتاج لا لبس فيه مفاده أن الأنشطة التي تدعمها الولايات المتحدة في أوكرانيا تتسق تماماً مع اتفاقية الأسلحة البيولوجية وأن ادعاءات روسيا لا أساس لها من الصحة ومخادعة وتضرر بسلامة الاتفاقية.

لقد قامت روسيا بتفليق وتحريف التعاون الطويل الأمد والشرعي بين الولايات المتحدة وأوكرانيا لدعم تهمتها المضللة بأنهما انتهكتتا اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي ذلك الصدد، فإن من المفارقات أن روسيا نفسها كانت مشاركة نشطاً في أنشطة مماثلة جداً كعضو سابق في كل من المركز الدولي للعلم والتكنولوجيا والشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. ومن خلال تلك المبادرات، دعمت كندا العديد من مشاريع المساعدة الدولية في المختبرات البيولوجية في روسيا، بما في ذلك في المرافق المتورطة في برنامج الأسلحة البيولوجية الهجومية للاتحاد السوفياتي التي تنطوي على تعاون علمي سلمي مماثل لذلك الذي شككت فيه روسيا في أوكرانيا.

لا تقتصر المعلومات المضللة السافرة لروسيا على الأسلحة البيولوجية. فمن أجل تبرير حرب الرئيس بوتين العدوانية غير القانونية وغير المبررة ضد أوكرانيا، قامت روسيا أيضاً باتهام أوكرانيا بتطوير أسلحة كيميائية وزعمت أن القوات الأوكرانية ترتكب استغزازات كيميائية من خلال تخريب الصناعة الكيميائية المدنية. لقد ذهبت روسيا إلى حد الإيحاء بأن مفتشين من منظمة حظر الأسلحة الكيميائية يمكن أن يشاركوا في شن هجمات كيميائية من أجل إلقاء اللوم على روسيا. (تكلم بالفرنسية)

وتلك ادعاءات كاذبة. فلا تزال أوكرانيا تمتلك امتثالاً تاماً لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

في المقابل، فشلت روسيا في تقديم تفسير مرضٍ لاستخدام عامل نوفيتشوك المؤثر على الأعصاب في محاولتي اغتيال سيرغي سكريبال في عام 2018 وأليكسي نافالني في عام 2020. قبل عامين، تم تسميم السيد نافالني على الأراضي الروسية بغاز أعصاب روسي الصنع. ولم

وما فتئ الاتحاد الأوروبي مؤيداً ثابتاً لمدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية منذ إنشائها. إن مدونة قواعد السلوك، بوصفها جزءاً لا يتجزأ من الهيكل المتعدد الأطراف لعدم الانتشار، هي الصك الوحيد المتعدد الأطراف للشفافية وبناء الثقة فيما يتعلق بانتشار القذائف التسيارية، فضلاً عن أنشطة الإطلاق الفضائي. ويصادف هذا العام الذكرى السنوية العشرين للمدونة. ويدين الاتحاد الأوروبي بشدة عمليات إطلاق القذائف التسيارية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأعداد لم يسبق لها مثيل منذ بداية هذا العام.

وينوّه الاتحاد الأوروبي بالإسهام الحاسم الأهمية لنظم مراقبة الصادرات في ضمان عالم أكثر أمناً وسلامة. وفي ذلك الصدد، نشجب الخطاب الناشئ الذي تثيره بعض الدول الأعضاء والذي يسعى إلى نزع الشرعية عن تلك الصكوك الحاسمة الأهمية على أسس مضللة. ويذكر الاتحاد الأوروبي، على وجه الخصوص، بأن نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف يؤدي دوراً حاسماً في التصدي لانتشار القذائف التسيارية والقذائف الانسيابية وغيرها من تكنولوجيا الطائرات المسيّرة وأنه ينبغي السماح لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالانضمام إلى ذلك النظام. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة جميع النظم الدولية الأخرى لمراقبة الصادرات، بما في ذلك لجنة زانغر، وفريق أستراليا، وترتيب فاسنار.

لقد أدليتُ ببيان مختصر حرصاً على الوقت. وستكون النسخة الكاملة من هذا البيان متاحة على موقع اللجنة الأولى.

السيد توملينسون (كندا) (تكلم بالإنكليزية): يجري بصورة متزايدة تقويض الأطر القانونية التي أنشأها المجتمع الدولي لحظر حيازة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وتطويرها واستخدامها.

وفي أيلول/سبتمبر، اجتمعت الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بناء على طلب من الاتحاد الروسي للاستماع إلى اتهامات لا أساس لها من الصحة بشأن أنشطة بيولوجية يُزعم أنها غير ملائمة أجرتها الولايات المتحدة في أوكرانيا. وقد استمعنا باهتمام إلى تلك الاتهامات وأولينا اهتماماً وثيقاً بنفس القدر للردود التي قدمها الوفدان

لا يمكن تبرير استخدام جميع أسلحة الدمار الشامل من جانب أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. إنه أمر لا إنساني ومشين أخلاقياً وغير مقبول قانوناً.

كما تحظر اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية استخدام تلك الأسلحة. وهاتان الاتفاقيتان الهامتان عنصران أساسيان في هيكل نزع السلاح وعدم الانتشار. لذلك يجب أن يكون تعزيز هيكل نزع السلاح لجميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى على رأس أولوياتنا أيضاً.

إن اتفاقية الأسلحة الكيميائية من أنجح الصكوك المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. غير أن التهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان والناشئة عن استخدام الأسلحة الكيميائية لا تزال مرئية. والضمانة الوحيدة لتجنب استخدام أسلحة الدمار الشامل أو التهديد باستخدامها هي القضاء التام على هذه الأسلحة. لذلك تشدد إندونيسيا على ضرورة تعجيل البلدان المتبقية الحائزة لتلك الأسلحة بتدمير مخزوناتهما بالكامل قبل المواعيد النهائية المحددة.

إن تدمير جميع فئات الأسلحة الكيميائية ينبغي أن تظل أولوية في إطار نظام صارم للتحقق. وتشدد إندونيسيا أيضاً على الدور المهم الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في دعم الدول في تنفيذ التزاماتها الناشئة عن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونرى أنه في غاية الأهمية أن تؤدي منظمة حظر الأسلحة الكيميائية واجباتها بدون تسييس وأن تحافظ على حيادها ومهنتها في الاضطلاع بولايتها.

وفي موازاة ذلك، ينبغي تعزيز التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية فيما يتعلق بالأغراض التي لا تحظرها الاتفاقية بدون أي تمييز أو قيود.

كذلك تحافظ إندونيسيا على التزامها القاطع بالتمسك بالقواعد المناهضة للأسلحة البيولوجية. إن وجود الأسلحة البيولوجية والتكسينية، وانتشارها المحتمل وإساءة استخدامها، يشكلان تهديداً متزايداً للسلام والأمن الدوليين. وفي هذا الصدد، علينا أن نواصل سعيها إلى تعزيز الاتفاقية.

تبدل السلطات الروسية أي محاولة للتحقيق. وذلك يثير الشكوك حول امتثال روسيا لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن القصد من التضليل الروسي واضح - تقويض عقود من الجهود الجماعية للقضاء على فئتين كاملتين من أسلحة الدمار الشامل. ويأتي هذا السلوك السافر على رأس الإجراءات التي اتخذتها روسيا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومجلس الأمن من أجل حماية نظام الأسد من المسؤولية عن انتهاكاته العديدة للاتفاقية.

إن انتهاكات سورية للاتفاقية سافرة بقدر ما هي واسعة النطاق. فقد نشرت أسلحة كيميائية على الرغم من أن مخزونات المعلنه قد دُمرت على نحو يمكن التحقق منه، وتوقفت فعلياً عن العمل مع الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية من أجل توضيح المسائل الخطيرة المعقدة في إعلانها. ومن واجبنا الجماعي أن نصرّ على أن تواصل سورية العمل مع الأمانة الفنية.

فالمؤتمران الاستعراضيان لهاتين الاتفاقيتين وشيكا الانعقاد. ويحدونا أمل صادق في أن تكون تلك الأحداث فرصة لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية، بغية توطيد تلك النظم وضمان عدم استخدام أي من هاتين الفئتين من أسلحة الدمار الشامل مرة أخرى.

بيد أن الأمل وحده لا يضمن النجاح. ولهذا السبب نحتاج إلى مضاعفة جهودنا لتعزيز الآليات الرئيسية الأخرى لعدم انتشار الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، بما في ذلك الشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل وآلية الأمين العام للتحقق من الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية والبيولوجية. وفيما يتعلق بهذه الأخيرة، تؤكد الأحداث الجارية حتمية الحفاظ على نزاهة الآلية واستقلالها مع اتخاذ خطوات فعالة لتمكين الآلية وتجهيزها على نحو أفضل للاستجابة إذا طلب منها ذلك.

السيدة راخماتيا (إندونيسيا) (تكلت بالإنكليزية): تؤيد إندونيسيا البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرقي آسيا.

معاهدة حظر الأسلحة النووية في عام 2021 يمثل خطوة تاريخية نحو حظر الأسلحة النووية، على غرار حظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية بموجب اتفاقيتهما. ويرسي أيضا قاعدة عرفية في القانون الدولي فيما يتعلق بحظر الأسلحة النووية.

لقد انضمت مصر بحسن نية إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ونفذت جميع الالتزامات المترتبة عليها بموجب المعاهدة. كما انضمت مصر إلى توافق الآراء بشأن تمديد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى أجل غير مسمى في مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام 1995، على أساس أن تتضمن مجموعة بنود الاتفاق قرار عام 1995 المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، والذي لم ينفذ حتى الآن. وكانت مصر أيضا أول بلد في المنطقة يقترح إدراج مسألة أسلحة الدمار الشامل الأخرى فيما يتصل بالمنطقة الخالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط.

تدعو مصر إلى اتخاذ إجراءات فورية للتصدي للاختلال الاستراتيجي في الشرق الأوسط، الذي يعزى إلى محاولات مستمرة تبذلها دولة واحدة لعرقلة الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل. إن استمرار تلك المحاولات يعرقل تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة، مما يؤدي إلى مزيد من النزاعات وسباق تسلح وعدم الاستقرار والتدخل الدولي وغياب السلام المستدام.

تعارض مصر استخدام أسلحة الدمار الشامل أيا كان الطرف الذي يستخدمها وبصرف النظر عن ظروف ذلك. وفي هذا الصدد، ما فتئت مصر تؤيد تنفيذ القرارات الدولية، وخاصة قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، لتفادي أي تحويل لوجهة أسلحة الدمار الشامل بصورة غير مشروعة إلى الجهات الفاعلة المتفرعة عن الدول والجماعات الإرهابية.

نسلط الضوء مرة أخرى على المعايير المزدوجة في الموقف الذي أعربت عنه بعض الدول الأعضاء عندما دعت بعض الدول الأعضاء

تدعو إندونيسيا إلى استئناف المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن بروتوكول ملزم قانونا يتناول جميع مواد الاتفاقية على نحو متوازن وشامل.

ولا بد من معالجة انعدام آلية امتثال أو نظام للتحقق، الأمر الذي يظل نقطة الضعف الرئيسية في الاتفاقية. ونحتاج أيضا إلى آلية فعالة للتعاون والمساعدة لضمان التنفيذ التام والفعال وغير التمييزي للمادة العاشرة.

إن إندونيسيا، بينما تواصل دعواتها إلى تحقيق ذلك، تسلم بقيمة الآليات في الفترة الفاصلة بين الدورات من أجل تعزيز أهداف الاتفاقية. ويشمل ذلك التقرير المعني بتدابير بناء الثقة، الذي يشكل أداة مؤقتة للشفافية. وفي الفترة التي تسبق المؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية، تشجع إندونيسيا البلدان على شحذ عزمها السياسي بغية تعزيز الموارد المتاحة للاتفاقية وإضفاء الطابع المؤسسي عليها وتصريف أعمالها.

أخيرا، تحيط إندونيسيا علما بإجراء الاستعراض الشامل لحالة تنفيذ قرار مجلس الأمن 1540 (2004)، الذي جرى في أيار/مايو. وتؤكد إندونيسيا مجددا رأيها ومؤداه أن العملية الشاملة للاستعراض مهمة ويجب الاستمرار في إتاحة الفرص للدول الأعضاء للمشاركة في العملية. نرى أيضا أنه ينبغي ألا يكرر القرار الآليات المتعددة الأطراف القائمة بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار أو يتعارض معها، بل ينبغي أن يكون مكملًا لها.

في الختام، تحض إندونيسيا على جعل الحوار وتوافق الآراء محور عملنا. ونود أن نؤكد للجنة دعم وفدي الكامل واستعداده للمشاركة البناءة وبذل قصارى جهده من أجل عالم خال من أسلحة الدمار الشامل.

السيد علي (مصر) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد مصر البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الدول العربية.

أكدت الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المتعلقة بنزع السلاح أثر نزع السلاح على السلام والأمن الدوليين. إن بدء نفاذ

أولاً، يرفض النظام السوري التعاون، ولا يزال يعرقل العمل المتميز الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. يجب على سورية أن تفي بالتزاماتها الدولية إذا أرادت أن تستعيد حقوقها وامتيازاتها التي أوقف مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية العمل بها في نيسان/أبريل 2021.

سنتابع عن كثب استنتاجات التقريرين المقبلين لفريق التحقيق وتحديد الهوية التاليين بشأن الهجمات على دوما ومارع. ومن الأمثلة الأخرى على استخدام دولة طرف للأسلحة الكيميائية، استخدام روسيا لها هذه المرة، في محاولة اغتيال أليكسي نافالني في آب/أغسطس 2020 باستخدام عامل مؤثر على الأعصاب من مجموعة نوفيتشك، كما أكدته منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

ونشدد بقوة على أن استخدام الأسلحة الكيميائية غير مقبول أياً كان مستخدمها وفي أي وتحت أي ظرف كان. وسنواصل، إلى جانب شركائنا، دعم الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، حتى يمكن تحديد هوية مرتكبي تلك الهجمات ومحاسبتهم.

ثانياً، يجب أن نواصل جهودنا لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ينعقد حالياً المؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية في الوقت الذي تواصل روسيا استخدام أحكامها كأداة لنشر اتهامات لا أساس لها ضد أوكرانيا والولايات المتحدة.

المؤتمر مهم من أجل تعزيز أهمية الاتفاقية ومصداقيتها، والتي أود أن أذكر بأنها تشكل حجر زاوية في معايير عدم انتشار الأسلحة البيولوجية. تود فرنسا، بغية زيادة قدرته التنفيذية، أن تتقدم بثلاثة مقترحات ملموسة تهدف إلى تعزيز الشفافية وبناء الثقة بين الدول الأطراف، وتيسير تقديم المساعدة في الحالات التي تنتهك فيها الاتفاقية، وأخيراً، تعزيز التعاون الدولي في مجالي السلامة البيولوجية والأمن البيولوجي. نأمل من جميع الدول الأطراف أن تؤيد تلك المقترحات ونتمنى مرة أخرى كل النجاح لإيطاليا خلال توليها رئاسة المؤتمر.

سنؤيد أيضاً استقلالية آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التكتينية، وهي أداة دولية

الأخرى بالاسم إلى الانضمام إلى اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية، بينما أخفقت فيلا حض الدولة العضو الوحيدة في الشرق الأوسط التي ليست طرفاً في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على الانضمام إلى المعاهدة من دون تأخير. إنها تتردد عندما يتعلق الأمر بدعم المؤتمر المعني بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، بذريعة أن الظروف السياسية والأمنية في المنطقة غير مواتية بعد لاتخاذ تلك الخطوة.

وفي واقع الأمر، كثير من الدول الأعضاء التي تدعو إلى الانضمام العالمي إلى اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والبيولوجية حائزة على أسلحة نووية خاصة بها أو مشمولة بما يسمى بمظلة الأمن النووي. وتدعي تلك الدول الأعضاء نفسها أن الظروف ليست مواتية بعد لنزع السلاح وترفض التعاطي مع مسألة حظر استخدام وحيارة الأسلحة النووية من جهة والأسلحة الكيميائية والبيولوجية من جهة أخرى على قدم المساواة، على الرغم من أن الأسلحة النووية أشد أسلحة الدمار الشامل تدميراً وتتعارض مع المبادئ الرئيسية للإنسانية والقانون الدولي الإنساني.

تذكر مصر تلك الدول الأعضاء بأن هذه المبادئ لا تتجزأ وبأن أمن بعض الدول الأعضاء ليس أهم من أمن دول أخرى، لأن جميع الدول الأعضاء متساوية في الحقوق والسيادة. ونصح تلك الدول الأعضاء بإعادة النظر في مواقفها، التي تجسد حالة واضحة من المعايير المزدوجة.

السيدة بيتي (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): استكمالاً للبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، أود أن أشدد على أن احترام جميع الدول لمعايير عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل مسألة حيوية. وعلينا أن نرفض بشكل جماعي التقليل من شأن أزمات انتشار الأسلحة ومسألة الإفلات من العقاب التي ترى بعض الدول أنها بمنأى عنه.

الشاغل الأول الذي أود أن أعرب عنه هو أن المحرمات المتعلقة باستخدام الأسلحة الكيميائية، التي كنا نعتقد أنه لا يمكن انتهاكها، قد انتهكت عدة مرات، في سورية وروسيا وماليزيا والمملكة المتحدة.

لا يزالان يشكلان مصدر قلق بالغ للمجتمع العالمي. يجب أن نظل ثابتين في تصميمنا على عكس ذلك المسار وإعادة تأكيد التزام العالم بوقف استخدام الأسلحة الكيميائية نهائياً. ويجب ألا يفلت مستخدموها من العقاب.

لقد استخف نظام الأسد بالتزاماته الدولية وتجاهل المعايير الإنسانية الأساسية من خلال استخدامه المتكرر للأسلحة الكيميائية ضد شعبه. وقد عزا فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية إلى نظام الأسد شن أربع هجمات منفصلة بالأسلحة الكيميائية في سورية. هذا بالإضافة إلى الهجمات الأربع المنفصلة بالأسلحة الكيميائية التي عزتها آلية التحقيق المشتركة السابقة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة إلى نظام الأسد.

وعلاوة على ذلك، لم يسمح النظام السوري بعد لفريق تقييم الإعلانات بالعودة إلى سورية لحل مسألة التباينات في إعلانه بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية من أجل المساعدة على كفاءة إزالة برنامج الأسلحة الكيميائية السوري على نحو يمكن التحقق منه.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة لممثل الجمهورية العربية السورية للكلام في نقطة نظام.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): أطلب منكم إذا سمحتم السيد الرئيس تنبيه المتحدث الحالي بالالتزام بقواعد الخطاب الدبلوماسي، ومخاطبة الدول بأسمائها الرسمية تحت قبة هذه اللجنة المحترمة، والامتناع عن استخدام أي ألفاظ لا تليق بالخطاب الدبلوماسي.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): تؤكد الولايات المتحدة من جديد إدانتنا لتسميم روسيا أليكسي نافالني بعامل مؤثر على الأعصاب من مجموعة نوفيتشك، ونحث روسيا مرة أخرى على الرد على أسئلة المجتمع الدولي بشأن ذلك الهجوم. كما ندين الهجوم الكيميائي الذي ارتكبه روسيا بحق أسرة سكريبال في سالزبري بالمملكة المتحدة.

يتعين على روسيا أن توضح استخدامها للأسلحة الكيميائية في هاتين الواقعتين، وأن تعلن عن برنامجها المتبقي للأسلحة الكيميائية،

تمكّن من إجراء تحقيقات في الحالات المحتمل فيها استخدام الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، وتهدف إلى كفالة احترام المعايير الدولية. لا يمكننا أن نقبل التشكيك في مرونة تلك الآلية وكفاءتها.

أما فيما يتعلق بالمسائل النووية، فتأسف فرنسا لقرار إيران عدم إبرام الاتفاق الذي قدمه منسق خطة العمل الشاملة المشتركة في بداية آب/أغسطس الذي يهدف إلى إتاحة تنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذاً كاملاً. ندعو إيران إلى إنهاء أنشطتها النووية التي تتعارض مع التزاماتها، والتعاون بدون مزيد من التأخير مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن اتفاق منفصل لتطبيق الضمانات، وفقاً لالتزاماتها الدولية. لا يزال هدفنا كما هو، أي يجب ألا تحوز إيران أسلحة نووية أبداً.

لا تزال فرنسا تشعر بالقلق أيضاً إزاء مواصلة كوريا الشمالية أنشطتها في مجال الانتشار. ولذا يجب أن نواصل جهودنا لكي نكفل التنفيذ الصارم والكامل والعالمي للجزاءات حتى يوافق نظام كوريا الشمالية في نهاية المطاف على الحوار ويتخلى عن برامجه للانتشار بشكل كامل وقابل للتحقق منه ولا رجعة فيه. إن الاستحداث غير المشروع للنواقل وتحسينها ونشرها يشكل تهديدات تمس الاستقرار الإقليمي والدولي. ندعو جميع الدول إلى الانضمام إلى مدونة لاهاي لقواعد السلوك لمنع انتشار القذائف التسيارية والتفجير بالتوجيهات الصادرة عن نظام مراقبة تكنولوجيا القذائف. ونحن سنواصل جهودنا في إطار المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار، ونؤيد النهوض بدور لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 1540 (2004) وتعزيز خبرتها.

وأخيراً لا يزال هناك خطر حدوث إرهاب إشعاعي، ومن المهم للغاية مواصلة التعاون الدولي في مواجهة ذلك التحدي المشترك. ولذلك تشارك فرنسا، إلى جانب ألمانيا، في تقديم مشروع قرار (A/C.1/77/L.64) بشأن تلك المسألة في اللجنة الأولى.

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): إنها الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومما يؤسف له أشد الأسف أن التهديد بالأسلحة الكيميائية واستخدامها

تؤيد الولايات المتحدة تأييدا تاما مقترح كندا وهولندا بشأن إنشاء فريق عامل من الخبراء. ونرى أنه نهج جاد سيمكّن من إحراز تقدم على المدى القصير ويهيئ في الوقت نفسه أيضا مسارا نحو استحداث نهج للمسائل الأكثر صعوبة المتعلقة بالتحقق والامتثال.

إن الأسلحة البيولوجية غير مقبولة، وندعو جميع الدول الأطراف إلى الانضمام إلينا من أجل تعزيز وتنشيط الاتفاقية التي تجسد ذلك المبدأ. لقد حان الوقت الآن للعمل معا للوفاء بتلك المسؤولية الجليّة من أجل البشرية جمعاء.

بالنيابة عن عدد من الدول في إطار ممارسة حق الرد، سترد على الادعاءات الباطلة التي أطلقتها روسيا ضد أوكرانيا والولايات المتحدة وإن كنت ألاحظ أن عددا من زملائنا قد تناولها بالفعل باستفاضة.

السيدة موريس (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): تظل نيوزيلندا حازمة في رفضها وإدانتها لاستخدام الأسلحة الكيميائية في أي مكان، من قبل أي شخص، وتحت أي ظرف من الظروف.

يساورنا قلق بالغ إزاء الحالات التي ثبت فيها استخدام الأسلحة الكيميائية، وهو ما يشكل إهانة للقواعد والمعايير العالمية التي التزمنا جماعيا بالحفاظ عليها والدفاع عنها. تعمل نيوزيلندا على تعزيز ما نقدمه من دعم قوي للعمل الحيوي الذي تضطلع به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في مجال تحديد الهجمات التي تستخدم فيها الأسلحة الكيميائية وتحديد مرتكبيها. فالمنظمة تعمل بلا كلل للوفاء بولايتها ولتمكين الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية من التمسك بمعاهدتنا والتصدي لهذا النوع من الفظائع التي شهدناها في السنوات الأخيرة.

لا بد من أن نكفل حصول منظمة حظر الأسلحة الكيميائية باستمرار على ما يقتضيه اضطلاعها بولايتها من دعم ملائم. وقد قدمت نيوزيلندا مساهمتين طوعيتين إلى المنظمة هذا العام، وندعو جميع الدول الأطراف إلى تقديم الدعم السياسي والمالي الذي تتطلبه أمانتنا الفنية، بما في ذلك سداد الاشتراكات المقررة في حينها وبالكامل.

وأن تدمر أي أسلحة كيميائية لا تزال تمتلكها بشكل يمكن التحقق منه، بما في ذلك العوامل المؤثرة على الأعصاب من مجموعة نوفيتشك. وفيما يتعلق بغزوها لأوكرانيا بدون سابق استئذان، اتهمت أيضا روسيا أوكرانيا زورا باستخدام الأسلحة الكيميائية أو التخطيط لاستخدامها ضد القوات الروسية ومع ذلك لم تقدم بتاتا أي دليل على ذلك. تدعو الولايات المتحدة روسيا بأشد العبارات الممكنة إلى إنهاء حملة التضليل الضخمة التي تشنها.

أما فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية، فقد أحييت بكل فخر الدول الأطراف في الاتفاقية في وقت سابق من هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لفتح باب التوقيع على ذلك الاتفاق الاستثنائي، الأمر الذي من شأنه تعزيز الرأي القائل بأنه يجب على الدول الأطراف أن تستبعد تماما إمكانية استخدام العوامل البيولوجية والتكسينية كأسلحة.

نرى أن منتدى الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية والاتفاقية الموكلة إليه يقفان عند مفترق طرق خطير. لقد ذكرتنا جائحة مرض فيروس كورونا جميعا بوضوح مؤلم بمدى ضعفنا أمام الأمراض المعدية وأن الفاشيات البيولوجية لا تحترم الحدود. لذا لا بد من أن نأخذ جميع التهديدات البيولوجية على محمل الجد، سواء كانت طبيعية أو عرصية أو متعمدة، وأن نفعل ذلك معا.

بينما تسعى بعض البلدان إلى تقويض اتفاقية الأسلحة البيولوجية من خلال معلومات مضللة وأنشطة غير مشروعة، لا يمكن أن نسمح أن يضيع منا مرة أخرى ذلك التقدم المهم الذي تحقق. يجب على الدول الأطراف أن تتخذ إجراءات متسقة لمواجهة هذا التحدي.

إن مؤتمر استعراض اتفاقية الأسلحة البيولوجية القادم نقطة فارقة بالغة الأهمية للمضي قدما. ويجب على الدول الأطراف أن تغتنم تلك اللحظة لرسم مسار جديد للاتفاقية يتكيف مع التغير الجذري للمشهد في القرن الحادي والعشرين، ولبناء الثقة وتعزيز الامتثال، وتعزيز التنفيذ، بما في ذلك النهوض بالتعاون والمساعدة الدوليين، والمساعدة على الحيلولة دون استحداث الأسلحة البيولوجية وحيازتها وتكديسها واستخدامها.

فرصة حسنة التوقيت من شأنها أن تعزز ذلك العنصر المهم من الهيكل العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن نشجع جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية على المشاركة البناءة سعيًا لتحقيق ذلك الهدف.

منذ فترة طويلة جدا ما برحت الاتفاقية تفتقر إلى وسائل رادعة تكفل الثقة في الامتثال لمحظوراتها. وفي هذا الصدد، نشيد بالمبادرات الأخيرة من قبيل المقترح المشترك الذي قدمته الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وكندا وهولندا من أجل إنشاء فريق خبراء عامل لمدة سنتين للبحث عن سبل لتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وكان من دواعي سرور نيوزيلندا أن شاركت في تقديم تلك المبادرة وتشجع الآخرين على أن يحذوا حذوها. يحدونا الأمل في أن تتمكن الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية بتنفيذها مبادرات كهذه من مواصلة تحقيق إمكانات الاتفاقية بما يسهم في الأمن الدولي. ونؤيد أيضا الجهود الرامية إلى تعزيز قدرة اتفاقية الأسلحة البيولوجية على استعراض تأثير التطورات العلمية والتكنولوجية على فعاليتها.

السيدة هيل (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): إن هذه الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية تمثل فرصة مواتية تمكن من مواصلة تعزيز المساعي العالمية الرامية إلى تخلص العالم نهائيا من الأسلحة الكيميائية. وعلى الرغم من التقدم المحرز في إطار الاتفاقية، لا يزال العالم يواجه تهديدا مستمرا جراء تلك الأسلحة.

وفي هذا السياق، نشدد على استمرار دعمنا القوي لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ونشيد بمهنتها وحيادها ونزاهتها. وتواصل أستراليا العمل على دعم قدرة المنظمة على التصدي لاستخدام الأسلحة الكيميائية ومحاسبة من يستخدمونها أو من يقودونهم أو يمكنونهم أو يحمونهم.

تؤيد أستراليا تأييدا تاما عمل فريق التحقيق وتحديد الهوية التابع لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية، وتشيد بالتحقيقات الشاملة التي أجراها خبراءه. ويتحتم على سورية أن تمتثل لالتزاماتها بموجب

ونشدد أيضا على التزامنا المستمر بالشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية والعمل الذي تقوم به لمحاسبة من يجرؤ على استخدام تلك الأسلحة البغيضة.

ما زلنا نحث الاتحاد الروسي على التعاون الكامل مع المجتمع الدولي ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية لتقديم إجابات بشأن تسميم السيد أليكسي نافالني.

كما نُذكر الجمهورية العربية السورية بالتزاماتها بعد اتخاذ القرار الذي يعالج مسألة حيازة واستخدام الأسلحة الكيميائية من جانب الجمهورية العربية السورية، ونحثها على الامتثال لقرار مؤتمر الدول الأطراف في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية من دون تأخير.

على الرغم من تلك التحديات، نتطلع إلى مواصلة جهود التعاون التي نبذلها للنهوض بالسلام والأمن الدوليين من خلال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والمنتديات الأخرى ذات الصلة.

وفي هذا الصدد، نرحب بالجهود التي تبذلها حكومتا أستراليا وماليزيا من أجل استضافة منتدى دون إقليمي معني بتنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية على الصعيد الوطني في الدول الجزرية في المحيط الهادئ. ويسرنا حضور المدير العام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ويبين التزام منطقتنا بذلك مدى جدتنا في الاضطلاع بالمهمة المتمثلة في دعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فهي مسؤولية جميع الدول، كبيرها وصغيرها.

نرحب أيضا بالمناقشات المثمرة التي دارت في الفترة التي تسبق مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية الذي سيعقد في العام المقبل، ونيوزيلندا على أهبة الاستعداد للعمل في إطار من التعاون من أجل تعزيز الاتفاقية وحمايتها بما يكفل استمرارها في تحقيق إنجازات للمجتمع الدولي في العقود المقبلة.

أما وإذا انتقل إلى الكلام عن الأسلحة البيولوجية، فحسبي أن أقول إن المؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية، المقرر عقده في وقت لاحق من هذا العام، يتيح

للقابة على الصادرات وتشارك فيها بنشاط كونها تدعم تنفيذ الدول لالتزاماتها الناشئة عن معاهدات عدم الانتشار وقرار مجلس الأمن 1540 (2004). إن ذلك يساعد على كفالة عدم وقوع السلع والتكنولوجيات المستخدمة في صنع أسلحة الدمار الشامل في الأيدي الخطأ، وبذلك ننعم جميعاً بمزيد من الأمن.

تفخر أستراليا بشغل منصب الرئيسة الدائمة لفريق أستراليا. ويهدف الفريق إلى كفالة ألا تسهم التجارة في السلع والتكنولوجيا الحساسة المزودة الاستخدام، في سياق تيسير التجارة المشروعة، في إنتاج أسلحة كيميائية أو بيولوجية أو نشرها. ويتحقق ذلك من خلال مواءمة وتنسيق عمليات الرقابة على الصادرات وأفضل الممارسات، فضلاً عن تبادل المعلومات. ومن المهم أن يضطلع رئيس فريق أستراليا والبلدان المشاركة الأخرى أيضاً بأنشطة توعية دولية واسعة النطاق لشرح أنشطة الفريق ودعم الدول غير الأعضاء في الفريق في تنفيذ تدابير مماثلة لعدم الانتشار وتشجيعها على ذلك.

وفي وقت تواصل فيه بعض الدول وجهات فاعلة غير حكومية السعي إلى امتلاك قدرات أسلحة الدمار الشامل أو استحداثها أو استخدامها، من الحيوي أن تقي جميع الدول بالتزاماتها المتعلقة بعدم الانتشار وأن تعمل في إطار من التعاون لمواجهة التهديد الذي تشكله تلك الأسلحة.

السيد إن دن بوش (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): بالإضافة إلى البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، تود هولندا أن تبدي الملاحظات التالية بصفتها الوطنية.

يصادف عام 2022 الذكرى السنوية الخمسين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأسلحة البيولوجية والذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

في الوقت الراهن، سنشهد التدمير الكامل لجميع مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة في غضون عام. إن القضاء على فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل إنجاز فريد في نوعه، وقد بات من الممكن

اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأن تكفل تفكيك برنامجها للأسلحة الكيميائية بالكامل وتدميره تماماً.

نؤكد من جديد أن استخدام الأسلحة الكيميائية أمر غير مقبول ومحظور بموجب القانون في أي مكان، ومن قبل أي شخص، تحت أي ظرف من الظروف.

إن التهديدات البيولوجية لا تحترم حدود الدول. ومن شأن استخدام الأسلحة البيولوجية في أي مكان أن يؤدي إلى اضطراب على مستوى العالم ويؤثر تأثيراً شديداً الوطأة على جميع الدول. وفي هذه الذكرى السنوية الخمسين لفتح باب التوقيع على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، يجب أن نجدد التزامنا بتخليص العالم من تلك الأسلحة.

نشدد على أهمية العمل معاً من أجل عقد مؤتمر استعراض هادف لاتفاقية الأسلحة البيولوجية في وقت لاحق من هذا العام. فالمؤتمر يتيح فرصة لإعادة تأكيد المعايير العالمية لمكافحة الأسلحة البيولوجية ولتعزيز الاتفاقية. ويسر أستراليا أن تشارك في تقديم المقترح الذي قدمته كندا وهولندا بشأن إنشاء فريق عامل من الخبراء، ونرى أنه مسعى بناء للمضي قدماً فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة البيولوجية.

وتؤيد أستراليا بقوة آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التوكسينية. فالآلية عنصر أساسي في هيكل عدم الانتشار ونزع السلاح، ومن الأهمية بمكان الحفاظ على استقلالها.

ستظل أستراليا تتدد بأولئك الذين ينشرون معلومات مضللة حول الأسلحة البيولوجية، أو يسعون إلى إساءة استخدام آليات اتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية، أو يقوضون عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. إننا نشعر بقلق بالغ إزاء مزاعم الاتحاد الروسي التي لا أساس لها بشأن الأسلحة الكيميائية والبيولوجية، بما في ذلك مزاعمه ضد أوكرانيا والولايات المتحدة.

نتشاطر أستراليا الرؤية المتمثلة في إيجاد عالم خال من أسلحة الدمار الشامل. وتؤيد أستراليا تأييداً تاماً النظم المتعددة الأطراف

تشعر هولندا بخيبة أمل شديدة إزاء محاولات الاتحاد الروسي التشكيك في البرامج المهمة والمشروعة التي تهدف إلى الحد من التهديد البيولوجي في أوكرانيا. وبعد اختتام الاجتماع الاستشاري الرسمي الذي انعقد بموجب المادة الخامسة في جنيف في أيلول/سبتمبر، ترى هولندا أن تلك المسألة قد انتهت الآن.

انطلاقاً من روح من التعاون الدولي، نواصل اتخاذ خطوات ملموسة للنهوض بالأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية. ونحن مستعدون للتعاون في المشاريع والمبادرات التي تعزز الأمن الصحي والسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي، ونبحث بهمة عن شركاء جدد في هذا الشأن.

وعلاوة على ذلك، هولندا مصممة على الإسهام في إنجاح المؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية، ودعوة جميع الدول الأطراف إلى العمل معا بروح من التعاون البناء.

نود أن نشدد على أهمية آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التوكسينية، لأنها الآلية الدولية المستقلة الوحيدة المعنية بالتحقيق في المزاعم المتعلقة باستخدام الأسلحة البيولوجية.

كثيراً ما يغفل تباين الأثر الجنساني فيما يتعلق بالسلامة الكيميائية الحيوية والأمن الكيميائي الحيوي. تشير الأبحاث إلى أن النساء والفتيات يواجهن مخاطر مختلفة وأحياناً ما يصبن بقدر أكبر من الأذى الجسدي والنفسي والاجتماعي عند تعرضهن للحوادث أو لأسلحة كيميائية أو بيولوجية. وفي الوقت نفسه، لا تزال النساء ممثلة تمثيلاً ناقصاً في مجال دبلوماسية تحديد الأسلحة ونزع السلاح، مما يؤدي إلى استبعاد منظورتهن ومعرفتهن. ولذلك فإن الاستجابات العادلة والمستدامة والفعالة على مستوى السياسات في مجال السلامة الكيميائية الحيوية والأمن الكيميائي تعتمد على تطبيق منظور المساواة بين الجنسين في عملنا فضلاً عن التمثيل العادل لهما.

في الختام، كما هو الحال دائماً، لا غنى عن اتفاقيتي الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية في سعينا الجماعي إلى عالم آمن

تحقيقه بفضل الجهود الدؤوبة التي بذلتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على مدى سنوات.

للأسف، لا يمكننا أن نتنفس الصعداء بعد، فقد أثار قلقنا ما شهدناه في العقد الماضي من استخدام متجدد للأسلحة الكيميائية. لقد استخدمت سورية الأسلحة الكيميائية مراراً ضد سكانها المدنيين، ولا تزال يتعين عليها حل المسائل العالقة، في إطار الامتثال التام لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. ينبغي ألا ننسى أيضاً اغتيال كيم جونج - نام أو محاولات اغتيال سيرغي سكريبال وأليكسي نافالني. علاوة على ذلك، تشن روسيا حملة معلومات مضللة تتضمن مزاعم باطلة حول احتمال استخدام أوكرانيا للأسلحة الكيميائية، وذلك في الوقت الذي تشن فيه روسيا نفسها حرباً غير مبررة وبدون سابق استقزاز ضد أوكرانيا.

ولكن ليس كل شيء نذير شؤم وكآبة. تهنيئاً هولندا منظمة حظر الأسلحة الكيميائية على جهودها المهمة لمنع استخدام الأسلحة الكيميائية وعودتها إلى الظهور من جديد، وننتطلع إلى مواصلة تعزيز عملها. ولمواصلة العمل الحيوي الذي تقوم به منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، نحث جميع الدول الأعضاء في المنظمة على التصويت مؤيدة لمقترح الميزانية الحالي في مؤتمر الدول الأطراف المقبل.

استشرافاً للمستقبل، ستترأس هولندا المؤتمر الخامس للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في عام 2023. نأمل أن يرسى أيضاً مؤتمر الاستعراض أساساً للعمل المهم الذي تضطلع به الأمانة الفنية ووضع التوجيه اللازم له.

كما بيّنت جائحة مرض فيروس كورونا، لا يهم كثيراً من الناحية العملية ما إذا كانت مسببات الأمراض تنتشر عمداً أم عرضاً أم لأسباب طبيعية. ففي نهاية المطاف، الأمراض لا تحترم الحدود الدولية. ذلك سبب آخر يحمل المجتمع الدولي على اتخاذ خطوات جادة للتصدي للتهديدات البيولوجية.

تولي هولندا أهمية كبيرة لاتفاقية الأسلحة البيولوجية وتعتبرها ركيزة أساسية للأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية. من هذا المنطلق،

عودة استخدام الأسلحة الكيميائية من جديد. ولا بد من محاسبة جميع مرتكبي هذه الجرائم.

يتعين الحفاظ على الركيزة الأساسية لاتفاقية الأسلحة الكيميائية - الحظر الكامل للأسلحة الكيميائية - ويجب أن نكون قادرين على الرد بحزم على أي محاولات للطعن في سلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية أو في مصداقية منظمة حظر الأسلحة الكيميائية أو تقويض أي منهما. نحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى أن نبعث برسالة دعم قوية لا لبس فيها لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وكذلك لقيادة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وموظفيها لما يبذلونه من جهود تهدف إلى تعزيز التنفيذ الكامل للاتفاقية والتحقق من أن الدول الأطراف تمثل امتثالاً تاماً للالتزامات المتعهد بها.

إن مشروع القرار الأخير (A/C.1/77/L.55) بشأن تنفيذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، الذي اعتادت بولندا تقديمه في اللجنة الأولى سنوياً، يوفر فرصة ممتازة لنقل تلك الرسالة.

وكما درجنا عليه على الدوام، ما فتئنا نبذل قصارى جهدنا لتنظيم عملية مفتوحة وشاملة وشفافة لإعداد النص المستكمل لمشروع القرار. وطريقة عملنا فيما يتعلق بإدخال تغييرات على المشروع معروفة جيداً. وحيثما أمكن، حاولنا الحفاظ على الصياغة المتفق عليها لمشروع القرار، ولم نصف سوى بضعة عناصر جديدة شعرنا أنها ضرورية للحفاظ على أهميته ولتجسيد آخر التطورات ذات الأهمية القصوى للاتفاقية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

يسرنا أن المشاورات بشأن مشروع القرار أظهرت مرة أخرى هذا العام أنه أثار اهتماماً هائلاً. أود أن أعرب عن امتناننا لجميع الوفود التي شاركت في تلك المناقشات، وآمل أن يلقي مشروع القرار المقدم قبولا عاماً في الجمعية.

السيد كفالهايم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): تشكل الاتفاقيات العالمية لحظر الأسلحة الكيميائية والبيولوجية ركائز أساسية لهيكلا لعدم الانتشار. ولذا أود أن أؤكد مجدداً على ما قيل خلال المناقشة

وصحي. وتحقيقاً لتلك الغاية، ندعو الدول غير الأطراف في الاتفاقيتين إلى الانضمام إليهما من دون تأخير، ونحث الدول الأطراف فيهما على مواصلة العمل حتى يتحقق لهما النجاح.

سيتم تحميل نسخة أكثر تفصيلاً من هذا البيان.

السيد دزوينك (بولندا) (بالإنكليزية): تؤيد بولندا تأييداً تاماً البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي. وأود أن أبرز بعض المسائل بصفتي الوطنية.

على غرار السنوات السابقة، تود بولندا أن تغتنم الفرصة التي تتيحها المناقشة بشأن "أسلحة الدمار الشامل الأخرى" لتوجيه انتباه الجميع إلى ضرورة النهوض بجهودنا الرامية إلى تعزيز التنفيذ الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

إن الحرب العدوانية غير المبررة وغير القانونية التي تشنها روسيا من دون سابق استغفار ضد أوكرانيا، والتي بدأت في شباط/فبراير، قد انتهكت بشكل صارخ ميثاق الأمم المتحدة وقوضت الأمن العالمي والنظام الدولي القائم على القواعد، مما أدى إلى عواقب مدمرة طالت العالم بأسره. وقد أظهرت الأحداث المأساوية في أوكرانيا بوضوح أنه لا يمكن اعتبار الأمن أمراً مسلماً به، وأنه ينبغي أن يظل منع نشوب النزاعات والاستخدام غير المشروع للقوة العسكرية في العلاقات الدولية، وخاصة استخدام أسلحة الدمار الشامل، محور اهتمامنا. ولذلك يجب أن نتابع عن كثب التطورات في أوكرانيا وأن نكون على استعداد للتصرف بسرعة وحزم في حالة حدوث أي انتهاك لاتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ينبغي أن تظل رسالتنا قوية وواضحة، أي سنتكاتف للحفاظ على المعايير والقواعد الدولية المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية، وأنها لا نقبل، ولن نقبل أبداً، استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.. وينبغي أن ينصب تركيزنا بنفس القدر على التحقيق في جميع الحالات التي تستخدم فيها الأسلحة الكيميائية وكفالة عدم إفلات أولئك الذين يلجأون إلى استخدام تلك الأسلحة أو يسهمون في تطويرها من العقاب، وكذلك الحيلولة دون

في أعقاب العدوان الروسي على أوكرانيا، انضمت النرويج إلى الاتحاد الأوروبي في فرض عقوبات على روسيا. ويشمل ذلك فرض حظر على تصدير المواد الكيميائية التي يمكن إساءة استخدامها في تصنيع أسلحة كيميائية.

يجب الحفاظ على استقلالية آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التكتينية. فلا غنى عن حيادها واستقلالها. هناك فرصة كبيرة سانحة أمام الأمين العام لاستكمال المبادئ التوجيهية للآلية إذا ارتأى أن هناك حاجة إلى ذلك. ولذلك، لا ترى النرويج ما يدعو الدول الأعضاء إلى الشروع في إجراء محدث، على النحو المقترح في مشروع القرار A/C.1/77/L.69.

أما فيما يتعلق بالمؤتمرين المقبلين لاتفاقيتي الأسلحة البيولوجية والأسلحة الكيميائية لاستعراض الاتفاقيتين، على التوالي، فينبغي أن تتجاوز الحد الأدنى المتمثل في إعادة تأكيد التزامنا بهما فحسب. من المهم الامتنال للاتفاقيتين حفاظاً على قوتها ومصداقيتهما، ومن الضروري القيام بعمل محدد لكفالة الامتنال بهما.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نحدد سبلاً عملية لزيادة التعاون والمساعدة الدوليين، بالترادف مع التطورات العلمية والتكنولوجية. وسيطلب ذلك العمل إقامة شراكات قوية مع المجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الأخرى صاحبة المصلحة.

السيد فرانسيس (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد إيطاليا البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي، وأود أن أبدي بعض الملاحظات الإضافية بصفتي الوطنية.

ما برحت إيطاليا تلتزم التزاماً كاملاً بالعمل الفعال المتعدد الأطراف لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها، نظراً لما تشكله هذه الأسلحة من تهديد متزايد للسلام والأمن الدوليين. ولا يزال تأمين المواد الحساسة، ولا سيما الحيلولة دون وقوعها في أيدي الشبكات الإرهابية، وتطبيق ضوابط فعالة على الصادرات، يشكلان تحدياً كبيراً. وتتطلب تلك التحديات ضرورة التنفيذ العالمي والفعال لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية. نناشد جميع

العامّة من أنه لا يمكننا أن نسمح بتآكل تلك الركائز بفعل الانتهاكات السافرة أو بأن تصبح الاتفاقيات ساحات للاتهامات الباطلة.

في الآونة الأخيرة، رأينا روسيا تسوق ادعاءات لا أساس لها بشأن برامج للأسلحة البيولوجية في أوكرانيا. ولم تفعل روسيا ذلك في مجلس الأمن فحسب، بل أيضاً قامت بتفعيل المادة الخامسة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ومن غير المقبول استخدام تلك الآلية لمهاجمة المساعدة الدولية التي تحت عليها المادة العاشرة، وهي حجر الزاوية في تلك الاتفاقية.

ونحن نعلم، الآن أفضل من أي وقت مضى، أن التعاون عبر الحدود ضروري لتعزيز قدرتنا الجماعية على الصمود في وجه التهديدات البيولوجية. ولذلك، يتحتم علينا أن نتكلم بقوة وحزم ضد محاولات تأطير أنشطة التعاون والمساعدة السلميين زوراً بوصفها شكلاً من أشكال عدم الامتنال.

لا تزال ثقة النرويج راسخة في عمل الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومديرها العام. ونرفض رفضاً قاطعاً أي محاولات للنيل من مصداقية عملهم المهم.

من الجدير بالذكر أن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة عزتا ثمانى حالات إلى السلطات السورية، وحالتين إلى الدولة الإسلامية المزعومة استخدمت فيها الأسلحة الكيميائية. .

ما زال يساورنا قلق بالغ إزاء عدم تسوية الجمهورية العربية السورية المسائل غير المحسومة من إعلانها الأولي بشأن برنامجها للأسلحة الكيميائية البالغ عددها 20 مسألة. والنرويج تؤيد القرار الذي اتخذ في مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية في العام الماضي والذي يقضي بتعليق بعض حقوق وامتيازات الجمهورية العربية السورية.

ما فتئنا نحث الاتحاد الروسي على إجراء تحقيق شامل بشأن الملابس المحيطة بتسميم السيد أليكسي نافالني، وإطلاع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية على نتائج التحقيق وتقديم المسؤولين عنه إلى العدالة.

نؤكد من جديد ضرورة كفاءة الامتثال الكامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية وبروتوكول جنيف لعام 1925. ونقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية مشتركة عن إنفاذ حظر الأسلحة الكيميائية ودعم النظام الدولي لعدم الانتشار، وهو أمر أساسي للسلام والأمن الدوليين. يساورنا قلق عميق إزاء الاستخدام المتكرر للأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة. وندين بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي شخص وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف. ويجب أن نستجيب لهذا التوجه المثير للقلق بكفاءة المساءلة ومواصلة اتخاذ موقف واضح ضد الإفلات من العقاب على هذه الجرائم الشنيعة.

لا تزال إيطاليا تشعر بقلق عميق إزاء تزايد خطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات من غير الدول، ولا سيما الشبكات الإرهابية. ولهذا السبب نؤيد التنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1540 (2004)، بما في ذلك النهوض بالقدرات الوطنية في مجال تنفيذ تدابير عدم الانتشار.

نعلق أيضا أهمية كبيرة على آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التوكسينية، وهي الإطار الحالي الوحيد الذي ينص على إجراء تحقيق في أي استخدام مزعوم للأسلحة البيولوجية، وقد نجح في ذلك في الماضي.

سيتم نشر النسخة الكاملة من هذا البيان على شبكة الإنترنت.

السيد بينارندا (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد الفلبين البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا بالنيابة عن حركة بلدان عدم الانحياز وبيان ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية بالنيابة عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

ما من طموحات أو تطلعات تبرر استخدام أسلحة تبيد إبادة عشوائية ومحققة. وأسلحة الموت هذه تعرض الجميع لخطر مميت، لا سيما إذا وقعت في أيدي الإرهابيين.

لذلك، فإن الفلبين ثابتة في التزامها بدعم هياكل الإدارة الحكومية العالمية التي تحظر استخدام أسلحة الدمار الشامل وتمنع انتشارها،

الدول التي لم تصبح بعد أطرافاً في هاتين الاتفاقيتين أن تصدق عليهما أو تتضمن إليهما بدون تأخير وبدون شروط.

تري إيطاليا أن المجتمع الدولي بحاجة إلى استثمار مزيد من الموارد في الهيكل الدولي المعني بالأسلحة البيولوجية. فقد أظهرت جائحة مرض فيروس كورونا مدى أهمية العمل معاً لتحسين الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية على الصعيد العالمي. وفي هذا الصدد، تكتسي اتفاقية الأسلحة البيولوجية أهمية بالغة، وينبغي بذل كل جهد ممكن لتعزيز نظامها وكفاءة تنفيذها تنفيذاً كاملاً وفعالاً.

إن مؤتمر استعراض الاتفاقية المقبل يمثل فرصة مهمة لتقييم العمل الذي اضطلعت به الدول الأطراف في الفترة الفاصلة بين الدورات ولبناء أساس العمل الجماعي الذي سنضطلع به في السنوات المقبلة. ومع ذلك، من الصعب تجاهل التحديات المهمة التي يجب أن نواجهها، حيث نجد أنفسنا في وضع غير مثالي تماماً.

لقد أصبح الحوار والمرونة أكثر أهمية من أي وقت مضى. ونحن على استعداد للتعاون مع جميع الدول الأطراف للتوصل إلى تفاهم مشترك وتحديد نتيجة قوية تبين بوضوح شديد أهدافنا لدورة الاستعراض المقبلة، فضلاً عن أنجع طريقة لتعزيز الاتفاقية بشكل ملموس.

حان الوقت لكي نضع حداً لقصة اتفاقية الأسلحة البيولوجية، ونكف عن تبادل الاتهامات بشأن ماضيها، ونفتح فصلاً جديداً في مستقبلها. إن مؤتمر استعراض الاتفاقية يمثل فرصة مهمة للغاية، ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يتحمل ثمن الفشل.

يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وهي صك بالغ الأهمية من صكوك النظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح. ولا تزال إيطاليا ملتزمة التزاماً راسخاً بدعم اتفاقية الأسلحة الكيميائية وعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وتتطلع إلى مؤتمر استعراض الاتفاقية الخامس، الذي سيمثل فرصة للنظر في كيفية مواصلة تعزيز تنفيذ الاتفاقية والحيلولة دون عودة ظهور الأسلحة الكيميائية.

مزيد من الخطوات لإطلاق العنان لأوجه التأزر بين نموذج نزع السلاح وخطة التنمية المستدامة. وسيستفيد التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية من تعزيز المنظمات الدولية الملزمة بالحفاظ على التوازن السليم بين الاستخدامات السلمية وعدم الانتشار، مثل الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، ومن إضفاء الطابع المؤسسي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بما في ذلك تفعيل المادة العاشرة.

السيدة هانلوميوانغ (تايلند) (تكلت بالإنكليزية): تؤيد تايلند البيانين اللذين أدلى بهما باسم حركة بلدان عدم الانحياز ورابطة أمم جنوب شرق آسيا.

لقد انقضى تقريبا قرن منذ أن اتفق العالم على وضع حد للأسلحة الكيميائية والبيولوجية مع مولد بروتوكول جنيف لعام 1925. وتفتخر تايلند بأنها شاركت في المفاوضات المتعلقة بذلك وأصبحت بعدها دولة طرفا في عام 1931. ذلك البروتوكول المهم، من بين بروتوكولات أخرى، كان رائدا في إبرام اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية.

ومع ذلك، ما زلنا نواجه مخاطر وتهديدات مرتبطة بأسلحة الدمار الشامل ولا تزال حقيقية جدا بل وتتنامى في بعض النواحي. وإتاحة الأدوات العلمية والتكنولوجية المتطورة على نطاق واسع قد أثار شواغل كبيرة بشأن تأثير تلك الأسلحة. علاوة على ذلك، تذكرنا أيضا الخسائر الهائلة في الأرواح البشرية نتيجة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) بضعفنا وقلة استعدادنا لمواجهة مسببات هذه الأمراض الجديدة..

لا بد لنا من أن نواصل جهودنا المتضافرة وأن نبذل المزيد. يجب ألا يستخدم أي أحد الأسلحة البيولوجية والكيميائية في أي وقت، وتحت أي ظرف من الظروف. وفي ذلك الصدد، تود تايلند أن تعيد التأكيد على النقاط الثلاث التالية.

أولا، لا يزال التمسك بالالتزامات الناشئة عن الصكوك الدولية الحالية لنزع السلاح وعدم الانتشار أمرا أساسيا لاتخاذ تدابير أنجع لتحقيق الأمن الجماعي.

وإثراء تلك الهياكل وتعزيزها. تلك المقترضات تؤكد ضرورة الإدارة الاستراتيجية القوية للتجارة على الصعيد الوطني والتعاون الدولي في تعزيز المعايير العالمية لعدم الانتشار.

نحن نشترك في العمليات على جميع المستويات بغية التنفيذ الفعّال والشامل لاتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، التي يصادف هذا العام الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها. كما نواصل السعي إلى تحقيق التعاون الإقليمي للنهوض بأهداف تلك الاتفاقيتين. وقد استضفنا هذا العام، إلى جانب الولايات المتحدة وجمهورية كوريا، عملية محاكاة بشأن سبل مواجهة الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنووية في إطار المنتدى الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وتحقيقا لتلك الغاية، أنشأنا مكتب إدارة التجارة الاستراتيجية الذي يتولى تنفيذ التزاماتنا ذات الصلة بعدم الانتشار، وأعني هنا التزامنا بالتنفيذ الكامل لقرار مجلس الأمن 1540 (2004). ونحن نستفيد من النظم المتعددة الأطراف للرقابة على الصادرات، وهي عنصر أساسي في الهيكل العالمي لعدم الانتشار.

إن أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها وما يتصل بها من معدات وتكنولوجيا تتطور بسرعة وتزداد تعقيدا. لذا ينبغي أن تتصدى الضوابط التجارية الاستراتيجية الوطنية باستمرار للتهديدات المتنامية التي يتعرض لها الأمن الدولي. ومن المهم بنفس القدر ضمان أن تظل العمليات العالمية، بما في ذلك النظم المتعددة الأطراف للرقابة على الصادرات، مدفوعة بالمتطلبات التقنية وبمناخ التيسير. وينبغي استكشاف التدابير اللازمة لجعل هذه النظم أكثر شمولاً، لا سيما فيما يتعلق بالمعلومات ذات الصلة التي يمكن أن تعزز الضوابط الوطنية فيما يتعلق بنقل النظم الاستراتيجية واستخدامها. وعلاوة على ذلك، يجب ألا تفرض التدابير الانفرادية قيودا لا مبرر لها على التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية.

وتؤيد الفلبين دعوة الأمين العام إلى وضع تصور جديد لجهودنا في مجال نزع أسلحة الدمار الشامل في سياق التنمية. ثمة حيز لاتخاذ

الدول مسؤولية مهمة فيما يتعلق بالرقابة على المواد ذات الاستخدام المزدوج بوضع مبادئ توجيهية ومعايير لتعزيز السلامة البيولوجية والأمن الكيميائي.

بالنظر إلى تزايد الترابط والتكامل بين السوق الموحدة وقاعدة الإنتاج داخل جماعة رابطة أمم جنوب شرق آسيا، نلمس أهمية تشجيع التدفق الحر للسلع والخدمات والاستثمارات بطريقة مستقرة وأمنة. وللمساعدة في تحقيق ذلك، نولي أولوية لمسألة الرقابة الفعالة على المواد ذات الاستخدام المزدوج ونقل التكنولوجيا مع تعزيز التفاعل مع القطاع الخاص.

ستواصل تايلند، من جانبها، استعراض وتعزيز نظامنا للرقابة على الصادرات، وإجراء عمليات تفتيش في المواقع، وتقديم إعلانات سنوية. وعلى الصعيد العالمي، نحن ملتزمون بتنفيذ جميع قرارات مجلس الأمن المتعلقة بهذه المسألة.

في الختام، تود تايلند أن تؤكد من جديد التزامنا بعدم الانتشار ونزع جميع أسلحة الدمار الشامل. سنواصل بذل قصارى جهدنا لتنفيذ ما يلزم من تدابير للوفاء بالتزاماتنا. فالحفاظ على سلامة العالم وأمنه من الأثر المدمر لهذه الأسلحة يقع في إطار مسؤوليتنا المشتركة.

السيد مابونغو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد جنوب أفريقيا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

إن الإزالة التامة لجميع أسلحة الدمار الشامل ما انفكت إحدى الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية لجنوب أفريقيا. ونعرب مجددا عن التزامنا باتفاقية الأسلحة الكيميائية ونرى أنه تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية عن التمسك بالمعايير الدولية المناهضة لإنتاج الأسلحة الكيميائية واستخدامها وتكديسها المنصوص عليها في الاتفاقية. كما ندين استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي كان وفي أي مكان وتحت أي ظرف من الظروف.. لا بد من مساءلة الدول عن أي عدم امتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

تعارض تايلند استخدام الأسلحة الكيميائية بجميع أشكاله، وتؤكد من جديد أهمية التنفيذ الفعال والشفاف لاتفاقية الأسلحة الكيميائية بمناسبة احتفالنا هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لبدء نفاذ اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ونود أن نشيد بعمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في تنفيذ مهامها، بما في ذلك ما تجرّبه من تحقيقات وعمليات التحقق والتدمير فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية، لا سيما في ظل الظروف الصعبة الناجمة عن كوفيد-19.

تؤكد تايلند من جديد التزامنا بتنفيذ اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ولكي نحسن فعالية الاتفاقية، نرى أن الوقت قد حان لتعزيزها بتجهيزها بآليات أكثر فعالية للتحقق لتتسنى الاستجابة بسرعة للتهديدات البيولوجية العالمية المتزايدة. وستكون تلك خطوة مجدية وعملية لإدارة ما يستجد من مخاطر.

ثانياً، يتحتم على المجتمع الدولي أن يواصل جهوده لتعزيز نظام عدم الانتشار، بما في ذلك بالتقيد الصارم بقرار مجلس الأمن 1540 (2004). ونحن نرحب بالمناقشات المثمرة التي جرت في المشاورات المفتوحة بشأن الاستعراض الشامل هذا العام، ونأمل أن تسهم المدخلات في مواصلة تعزيز تنفيذ القرار.

لقد تشرفت تايلند بمشاركتها في أيلول/سبتمبر الماضي مع اليابان ومكتب الأمم المتحدة لشؤون نزع السلاح في استضافة حلقة العمل الخاصة بقرار مجلس الأمن 1540 (2004) حول دول رابطة أمم جنوب شرق آسيا، التي شددت على أهمية بناء القدرات وتعزيز التنسيق في تنفيذ القرار على الصعيد الإقليمي.

وعلاوة على ذلك، تواصل رابطة أمم جنوب شرق آسيا تعزيز التعاون في مجال إدارة الحدود في سعيها إلى تعزيز الترابط الإقليمي. ونشجع الدول الأطراف على إنشاء نظم وطنية فعالة للرقابة على الصادرات واستكشاف سبل لتعزيز أمن الحدود، بما في ذلك عن طريق تنسيق الممارسات الحالية.

ثالثاً، ولئن كانت تايلند تؤيد تأييداً تاماً الاستخدام السلمي والمشروع للبحوث والصناعات البيوكيميائية، نرى أنه تقع على عاتق

لضمان تحقيق هدفنا المشترك المتمثل في منع الخطر الذي تشكله الأسلحة البيولوجية.

ترحب جنوب أفريقيا بالعمل الذي أنجز بالفعل في إطار التحضير للمؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية، الذي نعتبره فرصة مهمة لتعزيز الاتفاقية وتنفيذها بشكل متوازن.

وعلى الرغم من التحديات التي واجهناها على الصعيد العملي خلال العملية التحضيرية، نعتقد أن العمل المنجز منذ مؤتمر الاستعراض الثامن يرفدنا بفهرس ثري بالأفكار التي يمكن من خلالها التوصل إلى نتيجة مجدية.

إن جنوب أفريقيا مقتنعة بشدة بأن تنفيذ الاتفاقية، وفقا لما تنص عليه مادتها العاشرة، ينبغي ألا يعرقل التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للاستخدامات السلمية للعوامل البيولوجية، بل أن يمكن من تطوير العوامل المفيدة منها لمساعدة البشرية.

نغتتم هذه الفرصة أيضا لنبلغكم بأن جنوب أفريقيا عمت مجددا في الآونة الأخيرة ورقة عملها الخاصة بتنفيذ المادة السابعة المتعلقة بالمبادئ التوجيهية الطوعية. وبعد مشاورات مكثفة، نرى أن ذلك المقترح قد بلغ الآن مرحلة يحظى فيها بتأييد واسع لدى جميع المجموعات الإقليمية.

في الختام، تعلق جنوب أفريقيا أيضا أهمية كبيرة على آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التكتينية. نرى أن الوضع القانوني للآلية واضح ولا لبس فيه، ونقدر كثيرا أن الآلية، التي أنشأتها الجمعية العامة، متاحة مباشرة لكل دولة عضو لاستخدامها كلما اقتضت الحاجة ذلك.

على الرغم من أن خبراءنا لا يرون أن المبادئ التوجيهية والإجراءات التقنية الحالية غير كافية، فإننا لن نقف في طريق أي عملية تسمح للدول الأعضاء باقتراح تعديلات بطريقة منسقة لكي ينظر فيها الأمين العام.

تواصل جنوب أفريقيا دعم منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بوصفها السلطة الدولية الوحيدة المؤهلة تقنيا في ميدان الأسلحة الكيميائية. ويدعو وفدي جميع الدول الأطراف إلى مضاعفة جهودها لغرس ثقافة توافق الآراء في عمل تلك المنظمة بغية استعادة بيئة يسودها التعاون والاتفاق المتبادل، وهو أمر أساسي لتحقيق تطلعات الاتفاقية..

تشدد جنوب أفريقيا على أهمية التنفيذ الكامل للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية لتعزيز التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف وتسريع وتيرتها، ولا سيما البلدان النامية. وفي سياق تنفيذ المادة السابعة، تشجع جنوب أفريقيا الأمانة الفنية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية على العمل عن كثب مع الدول الأطراف ومواصلة تقديم المساعدة والدعم التقني الملائمين والمصممين خصيصا لها من أجل النهوض بقدراتها وتدابير التنفيذ الوطنية.

وتشدد جنوب أفريقيا على أهمية الإبقاء على برنامج أفريقيا بوصفه عنصرا أساسيا في برامج التعاون والمساعدة الدوليين، ونلاحظ التقدم المحرز في إطار المرحلة الخامسة من برنامج منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لأفريقيا. نرحب بالمشاورات الجارية بشأن وضع تصور للمرحلة السادسة من البرنامج ونتطلع إلى إطلاقها. وسينى ذلك على الإنجازات التي يتم تحقيقها في المرحلة الحالية. ولكي نكفل استمرارية البرنامج نرى من المهم أن تمول المراحل المقبلة من البرنامج تمويلا كاملا في إطار الميزانية العادية لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

تشدد أيضا جنوب أفريقيا على أهمية بناء القدرات والتعاون الدولي لصالح الدول الأطراف من خلال نقل التكنولوجيا والمعارف والمواد والمعدات للأغراض السلمية.

إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بوصفها عنصرا هاما في الهيكل القانوني الدولي المتعلق بأسلحة الدمار الشامل، تسهم إسهاما مهما في صون السلام والأمن الدوليين من خلال درء الخطر الذي تشكله هذه الأسلحة. وسنظل ملتزمين بتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية وتنفيذها

على نحو كامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. كذلك يساورنا قلق بالغ إزاء الاستخدامات الأخرى للأسلحة الكيميائية في المملكة المتحدة وروسيا وماليزيا. وكلها غير مقبولة وتتعارض مع المعايير والقواعد المنصوص عليها في اتفاقية الأسلحة الكيميائية، وفي الوقت نفسه تؤدي إلى تقويض مبدأ تحريم الأسلحة الكيميائية الذي تحقق بشق الأنفس.

نغتتم هذه الفرصة لنؤكد من جديد إدانتنا بأشد العبارات الممكنة لأي استخدام للأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وفي أي زمان وتحت أي ظرف. لا يجوز الإفلات من العقاب على استخدام تلك الأسلحة البغيضة، وعلينا محاسبة المسؤولين عنها. والنمسا عضو في الشراكة الدولية لمكافحة الإفلات من العقاب على استخدام الأسلحة الكيميائية، وتؤيد تأييدا تاما جهود الشراكة وآلياتها، التي تكمل الآليات الدولية لمكافحة انتشار الأسلحة الكيميائية.

نود أيضا أن نسجل في المحضر ثقتنا الكاملة في العمل الاحترافي والمحايد والموضوعي الذي تضطلع به بعثة تقصي الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وفريق تقييم الإعلانات، وفريق التحقيق وتحديد الهوية.

إن اتفاقية الأسلحة البيولوجية أول اتفاقية تحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وقد بينت جائحة مرض فيروس كورونا أهمية الاتفاقية وضرورة بذل قصارى جهدها لتعزيز ذلك المعيار الدولي المناهض للأسلحة البيولوجية والتكسينية على نحو لا لبس فيه. لقد أصبحت الآن أهمية الأمن البيولوجي والسلامة البيولوجية والتعاون الدولي في هذين الميدانين أكثر وضوحا من أي وقت مضى، ليس للخبراء فحسب، بل لعامة الناس على نطاق أوسع. والقواعد التي توفرها اتفاقية الأسلحة البيولوجية بمثابة ضمانات لحماية جميعا.

نشهد حاليا تطورات تكنولوجية سريعة في علوم الحياة وهي تتقدم بوتيرة متسارعة لاقتربها بتكنولوجيات جديدة أخرى من قبيل الذكاء الاصطناعي. وفي الوقت نفسه، ازدادت القدرة على التغلب على العقبات التكنولوجية من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

أخيرا، يود وفدي أن يشدد على أنه من المهم جدا إضفاء الطابع العالمي على اتفاقية الأسلحة البيولوجية واتفاقية الأسلحة الكيميائية بغية القضاء المبرم على جميع الأسلحة البيولوجية والكيميائية. ونحضر البلدان التي ليست أطرافا في هاتين الاتفاقيتين حتى الآن إلى الانضمام إليهما من دون إبطاء.

السيد بيلغيري (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): نؤيد تأييدا تاما البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي ونود أن ندلي ببعض الملاحظات الإضافية بصفتنا الوطنية.

هدف النمسا الواضح إيجاد عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل. ولتحقيق ذلك الهدف، نحتاج إلى التزام متجدد من جميع الدول. ويجب أن نؤكد مجددا بشكل جماعي المعايير القوية الحالية المناهضة لجميع أسلحة الدمار الشامل وأن نسعى إلى تعزيز المؤسسات والآليات الحالية بقدر كبير. إن مجرد وجود أسلحة الدمار الشامل وخطر انتشارها يشكلان خطرا جسيما على السلام الدولي والأمن المشترك لنا جميعا.

لذلك، نؤيد تأييدا تاما اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، اللتين احتفلتا بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين بالذكرى الخمسين لهما، على التوالي، خلال العام الماضي. ونحضر جميع الدول على الانضمام إلى هاتين المعاهدتين وتنفيذ أحكامهما تنفيذا كاملا.

تدين النمسا إدانة قاطعة أي استخدام لأسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية، فضلا عن جميع التهديدات باستخدامها. وفي هذا الصدد، يساورنا القلق أيضا إزاء المعلومات المضللة والخطاب التحريضي الملهب للمشاعر وإمكانية تصعيدهما.

تشكل اتفاقية الأسلحة الكيميائية عنصرا أساسيا في النظام الدولي لنزع السلاح وعدم الانتشار. ونحن ندين بشدة الاستخدام المروع والمكرر للأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة، ولا سيما استخدام سورية لتلك الأسلحة، في انتهاك سافر لالتزاماتها بوصفها دولة طرفا في الاتفاقية. نحث سورية على الامتثال امتثالا تاما للاتفاقية والتعاون

السلاح المتعددة الأطراف. ونرى أنه من الأهمية بمكان كفالة سير عمل تلك الآليات وتنفيذها على نحو فعال.

في الختام، يتعين علينا أيضا أن نشدد على ضرورة التنفيذ الكامل لمدونة لاهاي لقواعد السلوك وتحقيق عالمية الانضمام إليها، لأن انتشار القذائف التسيارية يشكل تهديدا مستمرا، ولأن المدونة تظل هي الأداة الوحيدة المتعددة الأطراف لكفالة الشفافية وبناء الثقة في ذلك المجال.

السيد غوبل (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل الاتحاد الأوروبي.

بدأ الاتحاد الروسي حربا عدوانية غير مشروعة ومن دون سابق استقزاز على أوكرانيا في 24 شباط/فبراير. نشعر بالغضب لأن التهديد باستخدام أسلحة الدمار الشامل قد أُثير في سياق ذلك النزاع، وأن العمل العسكري المنهور الذي يقوم به الاتحاد الروسي يتسبب بمخاطر كيميائية وبيولوجية وإشعاعية ونووية جسيمة تهدد السكان والبيئة.

ويساورنا قلق بالغ حيال الاتهامات الباطلة ضد أوكرانيا، وهي بلد له سجل مثالي في مجال عدم الانتشار، قد استخدمت كذريعة لتبرير عدوان غير مشروع على بلد ذي سيادة في قلب أوروبا. إن سلوك روسيا يقوض الهيكل الدولي لتحديد الأسلحة وعدم الانتشار، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة الكيميائية واتفاقية الأسلحة البيولوجية، في الوقت الذي يقترب فيه موعد انعقاد المؤتمرين المهمين لاستعراض الاتفاقيتين.

ومن الحيوي في المؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية أن تتوصل الدول الأطراف إلى قرارات تزيد الشفافية وتعزز الامتثال وبناء الثقة والفعالية التشغيلية لاتفاقية الأسلحة البيولوجية. فالتطورات المتسارعة في علوم الحياة والتكنولوجيا الأحيائية تهيئ سبلا جديدة لمكافحة الأمراض، ولكنها تشكل أيضا خطرا محتملا لإساءة استخدام الأسلحة البيولوجية وتطويرها. لذلك، نرى ثمة ضرورة لإنشاء مجلس استشاري يتألف من خبراء العلوم والتكنولوجيا في إطار اتفاقية الأسلحة البيولوجية.

ونتيجة لذلك، أصبحت التحديات الأمنية المحيطة بالأسلحة البيولوجية متزايدة التعقيد. يتعين علينا أن نحافظ على قدرة اتفاقية الأسلحة البيولوجية على الصمود أمام تحديات عصرنا. ولمواكبة تلك التطورات، ينبغي للاتفاقية أن توسع مجال رؤيتها وأن تعزز قدراتها، وهو مفهوم مكرس بالفعل في مادتها الثانية عشرة.

وسيكون مؤتمر الاستعراض المقبل فرصة مهمة لتحقيق ذلك الهدف وتعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية عموما. ومع ذلك، ليس نجاح المؤتمر الاستعراضي المقبل هدفا في حد ذاته بل ما تقوم به الدول بعد ذلك من عمل.

التحقق عنصر أساسي في نظم وجهود نزع السلاح المتعددة الأطراف، بما في ذلك اتفاقية الأسلحة البيولوجية. تلك المسألة التي طال أمدها في إطار الاتفاقية تتطلب مزيدا من الاهتمام، ونحن على استعداد للمشاركة فيها. يتعين علينا أيضا الاستمرار في تعزيز تنفيذ الاتفاقية والامتثال لها على الصعيد الوطني فضلا عن بناء الثقة. وبالإضافة إلى ذلك، نؤيد بقوة إنشاء عملية استعراض للعلوم والتكنولوجيا.

أوضحت جلّيا المشاورات التي أُجريت بموجب المادة الخامسة في أيلول/سبتمبر أنه ينقصنا عناصر معينة لسلامة عمل الاتفاقية. ولكن ينبغي أيضا أن نذكر أن المعلومات الروسية المضللة المتعلقة بالأسلحة البيولوجية والادعاءات الباطلة في ذلك الصدد تثير قلقا بالغا وتقوض ما تتوخاه المادة العاشرة من الاتفاقية من تعاون مشروع ومهم بين الدول.

نؤيد أيضا تأييدا تاما آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو النكسنية بوصفها الآلية الدولية المستقلة الوحيدة الحالية للتحقيق في أي استخدام محتمل للأسلحة البيولوجية.

إن نظم الرقابة على الصادرات، ولا سيما مجموعة موردي المواد النووية، ونظام مراقبة تكنولوجيا القذائف، وترتيب فاسنار، وفريق أستراليا، تسهم إسهاما كبيرا في تنفيذ الالتزامات القانونية لصكوك نزع

والسيد نافالني. والواقع أن الاتحاد الروسي، الذي على أراضيه وقع الهجوم على السيد نافالني قبل أكثر من عامين، لم يقدم أي تفسير بشأن الهجوم، كما لم ينم إلى علمنا إجراء أي تحقيقات جنائية في تلك القضية. وما فتئنا نحض روسيا على إجراء ذلك التحقيق المهم، والإجابة بشفافية كاملة وبدون مزيد من التأخير عن جميع الأسئلة التي لم تتم الإجابة عليها بعد، ونحضرها على التعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لقد أثبتت منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ومديرها العام وأمانتها الفنية بأن لديهم الخبرة التقنية والمهنية ودرجة عالية من الحياد والاستقلالية. نشيد بالجهود المتواصلة التي تبذلها المنظمة للتحقيق في استخدام الأسلحة الكيميائية ومكافحة الإفلات من العقاب، ونؤكد من جديد دعمنا المستمر لتلك الهيئة.

إن نجاح اتفاقية الأسلحة الكيميائية خلال ربع القرن الماضي ثمرة التزام الدول الأطراف فيها، ولذا سيتعين على جميع أصحاب المصلحة أن يضطلعوا بدورهم من أجل منع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية. وسيكون المؤتمر الخامس المقبل للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية لاستعراض الاتفاقية أساسيا لكي تظل الاتفاقية أنجح نظام متعدد الأطراف لنزع السلاح في العالم.

السيد سيفاموهان (ماليزيا) (تكلم بالإنكليزية) تؤيد ماليزيا البيان الذي أدلى به ممثل إندونيسيا باسم حركة بلدان عدم الانحياز، والبيان الذين أدلى به ممثل جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا.

إن ماليزيا، اتساقا مع موقفنا من نزع السلاح العام الكامل، ما برحت تدعو إلى الإزالة التامة لجميع أسلحة الدمار الشامل، سواء أكانت نووية أم كيميائية أم بيولوجية. ومهما شددنا على مخاطر أسلحة الدمار الشامل لن نكون مبالغين في تشديدنا، إذ أن وجودها في حد ذاته وصمة عار في ضمير البشرية.

إن الفضاء التي سببتها الأسلحة الكيميائية خلال الحرب العالمية الأولى وما تلاها من عمليات تطوير وتكديس لها خلال حقبة الحرب

ركزت الرئاسة الألمانية للشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل على مسألة الأمن البيولوجي. وندين حملة التضليل التي يشنها الاتحاد الروسي والتي تستهدف التعاون القائم بين أعضاء الشراكة العالمية والدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية في امتثال تام للمادة العاشرة من الاتفاقية. والمادة الخامسة بمثابة صك مهم جدا بحيث لا يجوز إساءة استخدامها لأغراض سياسية. وقد رأينا هذا الصيف أن ادعاءات روسيا في إطار المادة الخامسة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية غير منطقية وباطلة.

نؤكد أهمية آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التكتينية، ونشدد على ضرورة تزويدها بالموارد والمعدات وتشغيلها على النحو الملائم. وقد أجرينا في أيلول/سبتمبر تمرين المحاكاة الختامي في برلين للوقوف على الجاهزية العملية للآلية وتحسينها.

صادف هذا العام الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإنشاء اتفاقية الأسلحة الكيميائية، التي تعتبر أنجح اتفاقية في مجال نزع السلاح في العالم، ومع بلوغ عدد الدول الأطراف فيها 193 دولة طرفا فقد وصلت تقريبا إلى مستوى العالمية. إن الاتفاقية، إلى جانب منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وهي المنظمة المنفذة لها، وسيلة أساسية لمنع عودة ظهور الأسلحة الكيميائية. لكن الحظر العالمي المفروض على استخدام الأسلحة الكيميائية، الذي يحظى بقبول عالمي، بات يتعرض لضغوط متزايدة في السنوات الأخيرة.

إن استخدام الأسلحة الكيميائية في سوريا كان انتهاكا سافرا للقانون الدولي. ويساورنا القلق إزاء استمرار موقف سورية المتمثل في عدم الامتثال، ونحثها بشدة على الامتثال الكامل لالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية من خلال حل جميع المسائل العالقة فيما يخص إعلانها الأولي والتعاون الكامل مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية.

لا نزال نشعر بقلق مماثل إزاء الاستخدام المتكرر للعوامل المؤثرة على الأعصاب المحظورة دوليا، كما حدث في حالي السيد سكريبال

فعالة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية بوصفها عنصرا رئيسيا في الهيكل العالمي لنزع السلاح.

بالإضافة إلى ذلك، فإن وفدي مستعد لتيسير تبادل المواد والمعدات والمعلومات العلمية والتكنولوجية بخصوص استخدام العوامل البيولوجية والسامة للأغراض السلمية، والمشاركة في ذلك، على النحو المنصوص عليه في المادة العاشرة من الاتفاقية.

تتوق ماليزيا أيضا إلى عقد المؤتمر التاسع للدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة البيولوجية لاستعراض الاتفاقية، المقرر عقده في جنيف في وقت لاحق من هذا العام.

حيث نشهد أوقاتا يتزايد فيها التوتر الجغرافي السياسي وعدم الاستقرار في الساحة الأمنية الدولية، علينا تعزيز تصميمنا على تحقيق عالم خال من جميع أسلحة الدمار الشامل. ويجب ألا ندخر جهدا لحماية جميع الأمم والشعوب من المخاطر والعواقب الإنسانية غير المقبولة التي تتطوي عليها تلك الأسلحة بطبيعتها.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للوفود التي طلبت الكلام ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر جميع الوفود بالقيود الزمنية المنصوص عليها..

السيد تيرنر (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): طلبت الكلمة للرد على الجهود المتواصلة التي تبذلها روسيا للاستغلال الضار لأنشطة التعاون والمساعدة الدوليين المسموح بها تماما لتبرير الغزو الوحشي وغير المشروع الذي شنته ضد أوكرانيا بدون سابق استقزاز.

أثناء المشاورات بموجب المادة الخامسة من اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتي عقدت في 9 أيلول/سبتمبر، تمكن وفد الولايات المتحدة باقتدار من كشف أساليب التضليل التي تتبعها روسيا وبدد محاولاتها للنيل من التعاون السلمي بين الولايات المتحدة وأوكرانيا. بحضور وفود من 89 بلدا، قدمت الولايات المتحدة وأوكرانيا مجموعة شاملة ومتعمقة من البيانات التي فندت بقوة الاتهامات الروسية الكاذبة للولايات المتحدة

الباردة تذكره مأساوية لنا بالتجاوزات التي بإمكان الدول ارتكابها عندما لا يقيد بها القانون الدولي والمبادئ الأساسية للإنسانية.

أما وقد انقضى ربع قرن على بدء سريان مفعول اتفاقية الأسلحة الكيميائية، فلا تزال تحتفظ بأهميتها بوصفها صكا تاريخيا يحظر فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل. وعلى الرغم من أهمية تدمير أكثر من 99 في المائة من مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلنة في إطار عملية التحقق التي أجرتها منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، فلا شيء يكفي إلا التلخص التام من تلك الأسلحة إذا ما أردنا أن نكفل السلام والأمن والتنمية المستدامة للجميع.

تدين ماليزيا بأشد العبارات الممكنة استخدام الأسلحة الكيميائية من جانب أي طرف وتحت أي ظرف كان. ويساورنا قلق بالغ إزاء عودة ظهور الهجمات بالأسلحة الكيميائية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي لاتفاقية الأسلحة الكيميائية بالتحديد. لا بُدَّ من محاسبة أولئك الذين يلجأون إلى استخدام تلك الأسلحة البغيضة. لن يستطيع العالم تحمل خطر حدوث أي تدهور في سلامة ومصداقية اتفاقية الأسلحة الكيميائية والمعايير الدولية الراسخة المناهضة لاستخدام الأسلحة الكيميائية التي تقنها الاتفاقية.

نسلم بأن منظمة حظر الأسلحة الكيميائية هي المنظمة الوحيدة المكلفة بإجراء تحقيقات في استخدام الأسلحة الكيميائية. وفي ذلك الصدد، تناشد ماليزيا جميع الأطراف المعنية التعاون مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية لضمان إجراء تحقيق شامل ومحيد في جميع الحوادث.

تدعو ماليزيا مجددا البلدان المتقدمة النمو إلى تعزيز التعاون الدولي من خلال نقل التكنولوجيا والمواد والمعدات للأغراض السلمية في المجال الكيميائي. وتتبعي إزالة جميع القيود التمييزية التي تتعارض مع روح اتفاقية الأسلحة الكيميائية.

وتؤيد ماليزيا تأييدا تاما الجهود الرامية إلى كفالة عالمية الانضمام إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية. ونرى أنه ينبغي وضع تدابير تحقق

إن استخدام الأسلحة الكيميائية في السنوات الأخيرة في الجمهورية العربية السورية والعراق وماليزيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، مقترنا بتجربة جائحة مرض فيروس كورونا وخطر إساءة استخدام التطورات الثورية في علوم الحياة، يؤكد الحاجة إلى آليات دولية فعالة للتحقيق في الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التكتينية (السُمية).

السيد فورونتسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): تواصل بلدان غربية كثيرة الانخراط في ممارسات سلبية تتسم بتسييس غير مبرر لجدول أعمال وأنشطة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية ضد روسيا وكذلك طمس الحقائق المزعجة لهذه البلدان التي تتطوي على انتهاكات لاتفاقية الأسلحة الكيميائية، مما يؤدي إلى تشويه حقيقة الوضع في تلك الوكالة الدولية المتخصصة، وبالتالي، تضليل الدول الأعضاء عمداً.

يرفض الاتحاد الروسي رفضاً قاطعاً التلميحات المستمرة حول احتمال ضلوع روسيا في استخدام العوامل المؤثرة على الأعصاب المعروفة في الغرب باسم نوفيتشك. والقصتان اللتان طرحتا معا على عجل - قصتا نافالني وسكريبال - ليستا سوى حلقتان في سلسلة ضمن حملة دعائية جامحة تهدف إلى مواصلة الاستمرار في ممارسة ضغوط اقتصادية وسياسية على بلدا. لا تزال لندن ترفض إجراء مناقشة موضوعية أو تحقيق مشترك في ما حدث في سالزبري، وهو ماونتيجة ذلك عانى ي من نتيجته مواطنون روس.

وقد أرسلت أحدث مذكرة حول هذا الموضوع في الشهر الماضي فقط، وتم ببساطة تجاهلها مثل جميع المذكرات السابقة. الآن تتكشف قصة التسمم المزعوم لنافالني بنفس الطريقة التي أثارها بها الولايات المتحدة وحلفاؤها. لقد كانت روسيا هي من اتخذ موقفاً شفافاً إلى أقصى حد بشأن تلك القصة. ورداً على جهودنا لإقامة اتصالات من أجل التحقيق في ما حدث بالفعل، لجأت الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي من أول يوم إلى "دبلوماسية الأبواق". وعلى مدى عامين، لم تقدم لندن وبرلين وباريس وستوكهولم أي ردود موضوعية على أسئلتنا منذ عدة سنوات.

بشأن استحداثها للأسلحة البيولوجية وإنشائها مختبرات بيولوجية في أوكرانيا. وقد شرح الخبراء التقنيون من وفدي الولايات المتحدة وأوكرانيا بشكل لا لبس فيه جوانب تعاونهم والمساعدة التي تقدمها الولايات المتحدة فيما يتعلق بمرافق الصحة العامة والسلامة البيولوجية والأمن البيولوجي ومراقبة الأمراض في إطار برنامج الولايات المتحدة التعاوني للحد من التهديدات الأوسع نطاقاً.

لقد أبرزت أيضاً الولايات المتحدة وأوكرانيا كيفية اتساق تلك الأنشطة مع أحكام اتفاقية الأسلحة البيولوجية ودعمها أيضاً، ولا سيما المادة العاشرة، التي تعزز جوانب التعاون والمساعدة التي تقدمها الدول الأطراف. وقد أكدت الدول الأطراف ذلك وأيدت الولايات المتحدة في هذا الشأن، إذ أشار أكثر من 35 بلداً من 42 بلداً تكلمت في هذا الصدد إلى أهمية ذلك العمل.

ستواصل الولايات المتحدة الوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاقية الأسلحة البيولوجية، بما في ذلك عن طريق مساعدة الشركاء حول العالم على تعزيز الأمن الصحي العالمي والحد من تأثير الأمراض المعدية على مجتمعاتنا. ويقتصر عمل تلك الشراكات على الأغراض السلمية حصراً، ولا علاقة لها البتة بالأسلحة. وينبغي ألا يتم تقويض هذا التعاون بل أن يتم تشجيعه وتعزيزه.

أنقل للحديث إلى الكلام بإيجاز عن آلية الأمين العام للتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية أو التكتينية، وأقول إن الولايات المتحدة، شأنها شأن الأعضاء الآخرين الذين تكلموا اليوم، تولي أهمية كبيرة للحفاظ على سلامة واستقلال آلية الأمين العام، فهي تمكن سمح للأمين العام بالتحقيق من التحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة الكيميائية أو البيولوجية إذا طلبت أي دولة عضو ذلك.

ولئن كانت بيننا تضطلع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية قد اضطلعت إلى حد كبير بذلك الدور في سياق الاستخدام المحتمل للأسلحة الكيميائية، لا تزال آلية الأمين العام لا تزال الآلية الدولية البارزة المعنية بالتحقيق في الاستخدام المزعوم للأسلحة البيولوجية.

البلدان النامية مجاناً، ولكن بروكسل عرقلت باستمرار تلك الخطوة. من الواضح أن لديهم نوعاً من المصالح الضيقة في هذا الصدد. وتبين تلك الحالة المثيرة للاشمئزاز بوضوح أن بلدان منظمة حلف شمال الأطلسي ليست مهتمة باقتراح أي شيء يتعلق بالحفاظ على سلامة اتفاقية الأسلحة الكيميائية، سوى ممارسة حيل غوغائية.

السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية): في الحقيقة طلبت الكلمة للرد على الاتهامات الموجهة ضد بلدي من قبل بعض الوفود.

أود في البداية أن أعبر عن الرفض القاطع للاتهامات الموجهة ضد بلدي، وهي اتهامات لا أساس لها من الصحة، وتتدرج في إطار تسييس عمل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، واستخدامها كمنصة لتحقيق مصالح سياسية ضيقة للدول التي تطلقها.

تدين سورية استخدام الأسلحة الكيميائية من قبل أي كان وتحت أي ظرف من الظروف، وفي أي مكان وزمان. لقد تجاهلت بيانات الدول التي توجه الاتهامات لسورية التعاون المستمر القائم بين سورية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية. فقد حرصت سورية منذ انضمامها إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية على التعاون الكامل مع المنظمة. وتخلصت من مخزونها الكيميائي بشكل كامل في وقت قياسي رغم الظروف البالغة التعقيد. وقد أكدت ذلك رئيسة البعثة المشتركة أمام مجلس الأمن في شهر حزيران/يونيه من عام 2014. وآخر التقرير الذي قدمته سورية حول تعاونها مع المنظمة كان في 15 من أيلول/سبتمبر المنصرم من العام الحالي.

وتستمر ما برحت سورية في التواصل على تواصل مع الأمانة الفنية للمنظمة بشكل بناء وإيجابي. لقد أكدت سورية أنها لا تعترف بشرعية ما يسمى بفريق التحقيق وتحديد الهوية. وهي ترى أن إنشاء هذا الفريق يندرج في إطار خطة عدوانية ضد سورية. ولهذا تقصد مُعدّوه الغربيون التجاهل الكامل لتعاون سورية مع المنظمة، وتقصدوا توجيه تهمة باطلة لسورية، تتعلق مثل بعدم الامتثال للاتفاقية. لذلك فإن هذا القرار قرارٌ المسيس بامتياز، لن يخدم أهداف الاتفاقية، بل يقدم نموذجاً سيئاً عن تعامل المنظمة مع الدول الأطراف فيها، ورضوخها لنفوذ بعض الدول الغربية التي ترى فيها أداة لخدمة سياساتها الخارجية.

ينبغي أن يكون واضحاً تماماً لأي مراقب محايد أن أولئك الذين نصبوا أنفسهم مكافحين للإفلات من العقاب ليسوا مهتمين إطلاقاً بالحقيقة تماماً كما هو الحال في سورية. وبدلاً من تعزيز حوار متحضر، يجري دفع الدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية بقوة للانضمام إلى الهستيريا المتعلقة بالانتهاك المزعوم للاتفاقية. وفي ضوء تلك الحقائق، يشارك أولئك الذين يخفون بإصرار الحقيقة عن روسيا وينتقدونها في مسرحية عبثية ويتصرفون باستخفاف.

ومن المهم أيضاً أن أذكر زملائي الغربيين بأن روسيا اقترحت إدراج جميع المواد الكيميائية التي يطلق عليها اسم نوفيتشك في المختبرات الغربية، على أساس نتائجهم البحثية، في قوائم المواد الخاضعة لرقابة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. بيد أنه استحال القيام بذلك تحديداً بسبب موقف الدول الغربية. وفي هذا الصدد، يمكن طرح هذا السؤال المشروع: ما هذا النوفيتشك الجديد الذي تحرص الدول الأعضاء بشكل مضلل كل الحرص على إبقائه طي الكتمان وتؤثر عدم إخضاعه للتحقق أو إدراجه في قوائم المواد الخاضعة لرقابة منظمة حظر الأسلحة الكيميائية؟

بالنسبة لنا، الجواب واضح، ونقترح أن تحاول الدول الغربية أن تفهم لماذا تستحدث الدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي سراً أشكالاً جديدة من العوامل الكيميائية السامة. لم يتغير موقف روسيا من هذين هاتين الحادثتين. ونحن مهتمون قطعاً بإثبات الحقيقة فيما يتعلق بالحادثتين. ونؤكد مرة أخرى استعدادنا للانخراط في تعاون موضوعي بين خبرائنا وهيئاتنا المعنية بإنفاذ القانون. وسنواصل مطالبة سلطات المملكة المتحدة وألمانيا بتقديم معلومات رسمية شاملة وبالوفاء بالتزاماتهما القانونية الدولية.

وفي الختام، أود أن أوجه انتباه الزملاء إلى أن البيانات المؤيدة لاتفاقية يجب أن تدعمها الأفعال، وألا تستند إلى نهج انتقائية. وفي انتهاك للمادة الحادية عشرة من اتفاقية الأسلحة الكيميائية، يُحتجز بشكل غير قانوني 30 000 طن من الأسمدة الروسية في موانئ دول منظمة حلف شمال الأطلسي. وقد اقترحنا مراراً نقل تلك الأسمدة إلى

الدروس في القانون الدولي وأحكام ومبادئ الميثاق وانتهاك حقوق الإنسان.

إن حكومة هذا الوفد تتخبط في أنشطة معادية، وتنتهك بشكل سافر أحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وتقصص المدنيين وتعمل على تدمير مدينة الرقة السورية، وتحرم الشعب السوري من الحصول على أبسط احتياجاته الأساسية، من خلال فرضها الإجراءات القسرية غير المشروعة على الشعب السوري. إن الولايات المتحدة تسرق علانية 200 000 برميل من حقول النفط السورية كل يوم و 400 000 طن من القطن، وتُضرم النار في آلاف الهكتارات الزراعية، وتتفاخر بإضعاف قيمة الليرة السورية، وتفرض إجراءات قسرية غير شرعية تحرم الشعب السوري من الغذاء والدواء.

ارتكبت الولايات المتحدة بشكل مباشر ومن خلال تحالفها اللاشعري التي تقوده في سورية آلاف الجرائم وقتلت مئات الآلاف، ودمرت المشافي، والسدود، ودور الرعاية. إنها من يحمي ويغطي على الترسانة النووية والبيولوجية والكيميائية لإسرائيل، وإنها من يخلق الذرائع الواهية للحفاظ على ترساناته الكيميائية، ويماطل في التخلص منها على الرغم من انقضاء الآجال المحددة لذلك بزمان طويل، لا يحق لها أن توجه اتهامات للجمهورية العربية السورية باستخدام الأسلحة الكيميائية، وخاصة حين يكون سجلها التاريخي حافلا بوقائع مثبتة وليست مفبركة باستخدام السلاح النووي والسلاح الكيميائي ضد المدنيين في أنحاء كثيرة من العالم، وما تزال نتائج أعمالها هذه حاضرة حتى هذه الساعة.

رُفعت الجلسة الساعة 17/55.

أود وهنا أود أن أذكر تلك الدول التي تطلق الاتهامات ضد سورية بأن بلدي ملتزم إزاء قضايا عدم الانتشار، ونزع أسلحة الدمار الشامل، والتزامه هذا هو التزام راسخ بها. انضمت سورية في عام 1968 إلى بروتوكول جنيف لعام 1925 الخاص بحظر الاستعمال الحربي للغازات الخائفة أو السامة أو ما شابهها. كذلك انضمت في عام 1969 إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، وفي عام 1972 انضمت إلى اتفاقية الأسلحة البيولوجية. وفي عام 2013 انضمت إلى اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. لقد عبرت سورية ومعها الكثير من الدول عن ملاحظات فيما يخص عمل بعثات تقصي الحقائق وعدم التزامها بأحكام الاتفاقية. وقد فندت عيوب عمل هذه الفرق في الهيئة المختصة بذلك.

إن استمرار بعض الدول في التشكيك في الإعلان السوري أمر مرفوض وغير صحيح. فسورية لم تدخر جهدا في العمل مع الأمانة الفنية للوفاء بإعلانها بشكل كامل، واتبعت نهجا إيجابيا بناء في التعاطي مع المسائل الأخرى التي أثارها الأمانة الفنية.

في الختام، أعرب عن رفض واستهجان وفد بلدي للغة غير اللائقة والسلوك الممنهج الذي يتبناه ممثلو الولايات المتحدة الأمريكية في استغلال واضح لموضوع الأسلحة الكيميائية لتشويه صورة الحكومة السورية. إن الولايات المتحدة غير مؤهلة لإطلاق الاتهامات ضد سورية باعتبارها متورطة في العدوان العسكري المباشر عليها، وفي تأمين الغطاء للمجموعات الإرهابية المسلحة، ومتورطة في قتل آلاف السوريين وتدمير ممتلكاتهم. لا يحق لممثل الولايات المتحدة إعطاء